مجلة الصحافة

العدد (9) | السنة الثالثة | ربيع 2018

لماذا نخشى المواطن الصحفي؟

معهد الجزيرة للإعلام

محتويات العدد

4 صحافة دسمة المحتوى ورخيصة الكلفة!
سمارة القوتلي

8 أخلاق متأرجحة في صحافة المواطن الصحفي باليمن
عبد اللطيف حيدر

12 ليبيا.. إمّا صحافة تقليدية أو مواطنة صحفية
عماد المدولي

18 المواطن الصحفي وفخ الاستخبارات مفتوحة المصدر
معاذ العامودي

24 أقدار قادتهم إلى عالم الصحافة
محمد ناموس

30 المواطن الصحفي والصحفي المواطن
عميد شحادة

38 خمسة أسئلة عن المواطن الصحفي على طاولة الاتحاد الدولي للصحفيين
عبدالله مكسور

42 نظرة على صحافة المواطن في السودان
مصطفى الشيخ

46 قائمة هونغ كو للأخبار الموثوقة وتعزيز ثقافة المواطن الصحفي
بيتسي أودونوفان

52 صحفيّو الخليج وشبكات التواصل
سمية اليعقوبي

58 الإعلام وصناعةُ الموقف من الآخر
إسماعيل عزام

66 صحفيات سودانيات يتسلّلن من هيمنة الرجل
مروان الكنزي

72 أن تحمي نفسك ومصدرك
ريتشارد كوكسون

إصدار جديد لمعهد الجزيرة للإعلام

كتّاب المجلة

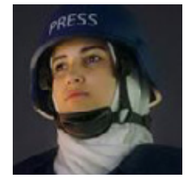

سمارة القوتلي

صحفية في قناة الجزيرة، عملت مراسلة في ريف دمشق بسوريا، وصدر لها عن معهد الجزيرة للإعلام كتاب «صحافة الصبيان».

عبد اللطيف حيدر

صحفي وباحث يمني، يكتب في عدد من الصحف العربية. طالب ماجستير في معهد الدوحة للدراسات العليا.

عماد المدولي

صحفي ليبي، محرر أخبار ومنتج مقابلات تلفزيونية. عمل في العديد من المؤسسات الإعلامية.

معاذ العامودي

كاتب صحفي من غزة. باحث في سلك الدكتوراه في العلاقات الدولية والاقتصاد السياسي. عمل مراسلا لموقع المونيتور الأميركي.

محمد الناموس

صحفي سوري استقصائي، يعمل لصالح شبكة الشرق الأوسط للإرسال. مدير تحرير مجلة عين إنفو المتخصصة بصحافة البيانات.

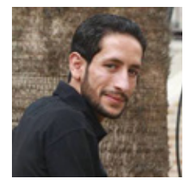

عميد شحادة

مراسل تلفزيوني في قسم القصص الصحفية والإنسانية في وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية «وفا».

عبد الله مكسور

صحفي وروائي سوري، يعمل في الإعلام المرئي منذ 11 عاماً وصدر له 6 أعمال أدبية، مدرِّب في الأمن والسلامة الصحفية.

مصطفى الشيخ

صحفي سوداني، مذيع ومقدم برامج بقناة سودانية، عضو اتحاد الصحفيين السودانيين، وباحث في مركز ركائز المعرفة للدراسات والبحوث في السودان.

بيتسي أودونوفان

حاصلة على زمالة برنامج دونالد رينولدز لصحافة المجتمع لعام 2013، من مؤسسة نيمان في جامعة هارفارد.

سمية اليعقوبي

صحفية وباحثة في دراسات الصحافة، وواحدة من مؤسسي الصحافة الإلكترونية في سلطنة عمان.

إسماعيل عزام

صحفي مغربي، يعمل محررا سياسيا في موقع DW Arabic. عمل سابقا في موقع هسبريس المغربي وموقع «سي إن إن» بالعربية.

مروان الكنزي

مصور صحفي سوداني مستقل. عضو مؤسس لشبكة مدونون سودانيون بلا حدود.

ريتشارد كوكسون

منتج ومُخرج مستقل للتقارير الاستقصائية. يعمل في بي بي سي والقناة الرابعة في المملكة المتحدة. مدرِّب صحافة استقصائية.

المواطن الصحفي في مواجهة الصحفي

سمعنا كثيرا من زملاء في المهنة وهم ينتقدون المواطن الصحفي إما لأنه -من وجهة نظرهم- أضر بأصول وقواعد المهنة، أو لأنه كان سببا في انتشار الأخبار الزائفة، خاصة على شبكات التواصل الاجتماعي.

ربما ينطوي ذلك على شيء من الصواب، لكنه أيضا قد ينطوي على مخاوف ليس لها علاقة بالمحتوى الذي ينتجه المواطن الصحفي. فالصحفيون التقليديون باتوا مهددين من قبل مجرد هواة مدججين بهواتفهم الصغيرة، يزاحمونهم في ميدان العمل الصحفي ويعرّضون وظائفهم للخطر. كما أنهم قد يقعون في فخ الرغبة في السيطرة على مصادر المعلومات باعتبار أن الصحفيين المؤهلين هم الوحيدون المخولون بنقل الأخبار ورواية القصص الصحفية.

كان الصحفيون يشكون من سيطرة رجال السياسة والمال على الإعلام ويسعون إلى تحريره من سطوتهم. لكنهم اليوم يشبهون رجال السياسة والمال ويتخلون عن أحلامهم في فضاء مفتوح تنتقل في المعلومات بحرية دون قيد أو شرط. في هذا العدد من «الصحافة» نحاول تقديم وجهتي النظر، ولا ندافع عن المواطن الصحفي بقدر ما نريد أن نتناول الظاهرة بإنصاف. صحيح أن صعود هذه الظاهرة -خاصة مع ثورات الربيع العربي- رافقها العديد من السلبيات، كانتشار الأخبار الزائفة أو المضللة، إلا أن المواطن الصحفي -بالمقابل- ساعد في نقل الأخبار من مناطق غابت عنها وسائل الإعلام، وساهم في كسر التعتيم الذي تفرضه الدولة المستبدة.

كانت هذه مجرد وجهة نظر لنقاش لن ينتهي في هذا العدد، ودعوة إلى فهم الظاهرة واقتراح حلول للإشكالات التي رافقتها، دون الوقوف في وجهها.

فريق المجلة

مجلة الصحافة

العدد (9) I السنة الثالثة I ربيع 2018
مجلة فصلية تصدر عن
معهد الجزيرة للإعلام
شبكة الجزيرة الإعلامية

المشرف العام
منير الدائمي

رئيس التحرير
منتصر مرعي

سكرتير التحرير
غدير أبو سنينة

مراجعة لغوية
الفضيل بن السعيد

تصميم
إدارة الإبداع في شبكة الجزيرة الإعلامية

مجلة الصحافة
Aljazeera Journalism Review

موقع الإنترنت:
/http://institute.aljazeera.net/ar/ajr

تويتر:
@AJR_Arabic

فيسبوك:
www.facebook.com/
aljazeerajournalismreview

بريد المجلة الإلكتروني:
ajreditor@aljazeera.net

صحافة دسمة المحتوى ورخيصة الكلفة!

سمارة القوتلي

بدأت سمارة القوتلي تغطية الحرب في مدينة دوما بريف دمشق مواطنة صحفية، قبل أن تلتحق بقناة الجزيرة مراسلة صحفية.
المصدر: صفحة سمارة القوتلي - فيسوك.

غياب الحماية القانونية ونقص التدريب وعدم الاعتراف إلى جانب تحديات أخرى، أبرز ما يواجهه المواطنون الصحفيون في سوريا، فكيف تعاملت وسائل الإعلام مع وجودِهم في أرض الميدان؟

مِن «سُمع» و«شوهِد» دخان آتٍ من الداخل السوري؛ إلى «سمعتُ» وشاهدت» قذائف تتساقط فوق رؤوسنا.. مِن «أقف على الحدود السورية وأرى دخانًا من الجهة الأخرى»، إلى «أقف بين جثامين هؤلاء الأطفال وأراهم موتى كأنهم نيام». من مراسل تلقّى خبرات كافية وامتلك بطاقة صحفيّة مكنته من التصوير في الأماكن العامة؛ بمعدات متطورة تُجمَع بها المعلومات من أجل تقرير خطّط له مسبقًا ضمن قالب تحريري تمليه المحطة على صحفييها، إلى مواطن عادي شهد حدثًا هامًا وتطوع باستعمال هاتفه الذكي أو كاميرته الصغيرة كي يخبر أشخاصا آخرين عن الأحداث التي تحدث قربه.

استغلّ هؤلاء الشبان نموّ وسائل التكنولوجيا الجديدة التي سمحت لأي مواطن بالكتابة والتصوير وتوزيع المحتوى عبر وسائل التواصل، وكسروا القاعدة العامة التي ارتكزت عليها معظم التغطيات الصحفية التقليدية بعد اختفاء الصحفيين. وظن الصحفيون أنفسهم أن ظاهرة الصحفي المواطن ما هي إلا أيام معدودات يتصدر فيها هواةُ المشهد ثم سرعان ما تندثر بعد عودة الأمور إلى طبيعتها، ويعود معها الصحفيون إلى دائرة الضوء مع انتهاء موجة الاحتجاجات.. لكن زمن الحرب هنا طال في سوريا، وتوسعت قدرات المواطن الصحفي ليكون موظفا رسميا ونجما معروفا في محطات تلفزيونية عديدة.

ياسر كان واحدا من المواطنين الذين شنوا انقلابا على الصحافة التقليدية، إذ اشتهر بحضوره على شاشات المحطات العربية والمحلية وهو ينقل الحدث لحظة وقوعه.. شهد ياسر مجزرة السلاح الكيميائي الأخيرة في دوما بريف دمشق، وظهر على الشاشة وحده، يصور بيد ويشعل الإنارة بيد أخرى، ليرصد أعداد جثث الأطفال المقتولين بالغاز السام الذي أطلِق على مدينته.

عقود بلا ضمانات

بدأ ياسر كناشط يصور بثا مباشرا للمظاهرات، ثم تلقّى عروضا من قنوات عديدة ليكون مراسلا متعاونا ويتقاضى أجرا ماليا على التغطية.. قُصفَ مقره أكثر من مرة واضطر مرات عدة إلى تجهيز مقر جديد من راتبه الشهري دون أي ضمانات من المحطات التي يعمل فيها.. تملكته مخاوف من إصابة وشيكة الوقوع تمنعه من العمل في ظروف الحصار التي أحوج ما يكون فيها المدني إلى العمل وتوفير الحماية له عبر اسم المحطة ليكمل مهمته.

في مشهد آخر يحضر «ياسر» الذي كان من أوائل الذين التحقوا كمراسلين بقناة محلية، صوّر فيها مئات التقارير الصحفية قرب دمشق، وكان يعمل بمثابة مساعد محلي ومصور لأي فريق صحفي يدخل إلى منطقته قبل الحصار، ويوفر لهم العديد من الموضوعات ليعملوا عليها.

اختفى «ياسر» في ظروف غامضة تناقلت خلالها مواقع التواصل الاجتماعي أخبارا عن إجرائه تسوية مع النظام السوري، إلا أن المحطة التي يعمل فيها تصرفت مع هذا الخبر كما تصرف آلاف المواطنين السوريين، إذ تجنبت التعامل مع كل ما يتصل بهذا الشأن، ولم تسعَ إلى معرفة الظروف التي اختفى فيها صوت «ياسر» مع صدور تلك الأخبار والشائعات، ودون أن تتقصّى أو تذيع خبرا واحدًا من شأنه أن يوضّح الأمر الملتبس على الجمهور، بينما لم تسعَ أي منظمة أو نقابة للبحث عن مصيره وعن مصدر الأخبار التي تم تناقلها عنه. أما عقد الاتفاق الذي وقعه الشاب مع القناة فهو منذ البداية لا يلزم المؤسسة بأي مسؤولية مستقبلية لكون المراسل مجرد متعاون معها.

شبان كثيرون دفعهم شغفهم وحسهم الصحفي لنقل الأحداث الميدانية من داخل مدنهم المحاصرة.. لجأت إليهم محطات كبرى ليكونوا فيها منبرا إخباريا. يقول أحد الصحفيين السوريين إن موقف الصحفي نفسه يختلف حين يتحدث إلى القناة عبر منصات التواصل الاجتماعي من منطقة محاصرة، وحين يذهب إلى مقر القناة أو مكاتبها في الدول المستقرة ليمضي هناك عقدا واضح المعالم يتضمن ضمانات على حياته إذا ما همّ بالتغطية في مناطق الحروب، كما يتقاضى أضعاف ما يتقاضاه المواطن الصحفي الذي يبقى مع القناة مجرد متعاون لا تلتزم إزاءه بأي مسؤولية.

اعتمدت شبكة شام الإخبارية -ولا تزال- على مواطنين صحفيين في تغطية الأخبار من مختلف المناطق السورية. وقد تعرض بعض العاملين فيها للقتل أو الإصابة أو السجن أثناء ممارستهم عملهم.
المصدر: صفحة شبكة شام الإخبارية على الفيسبوك.

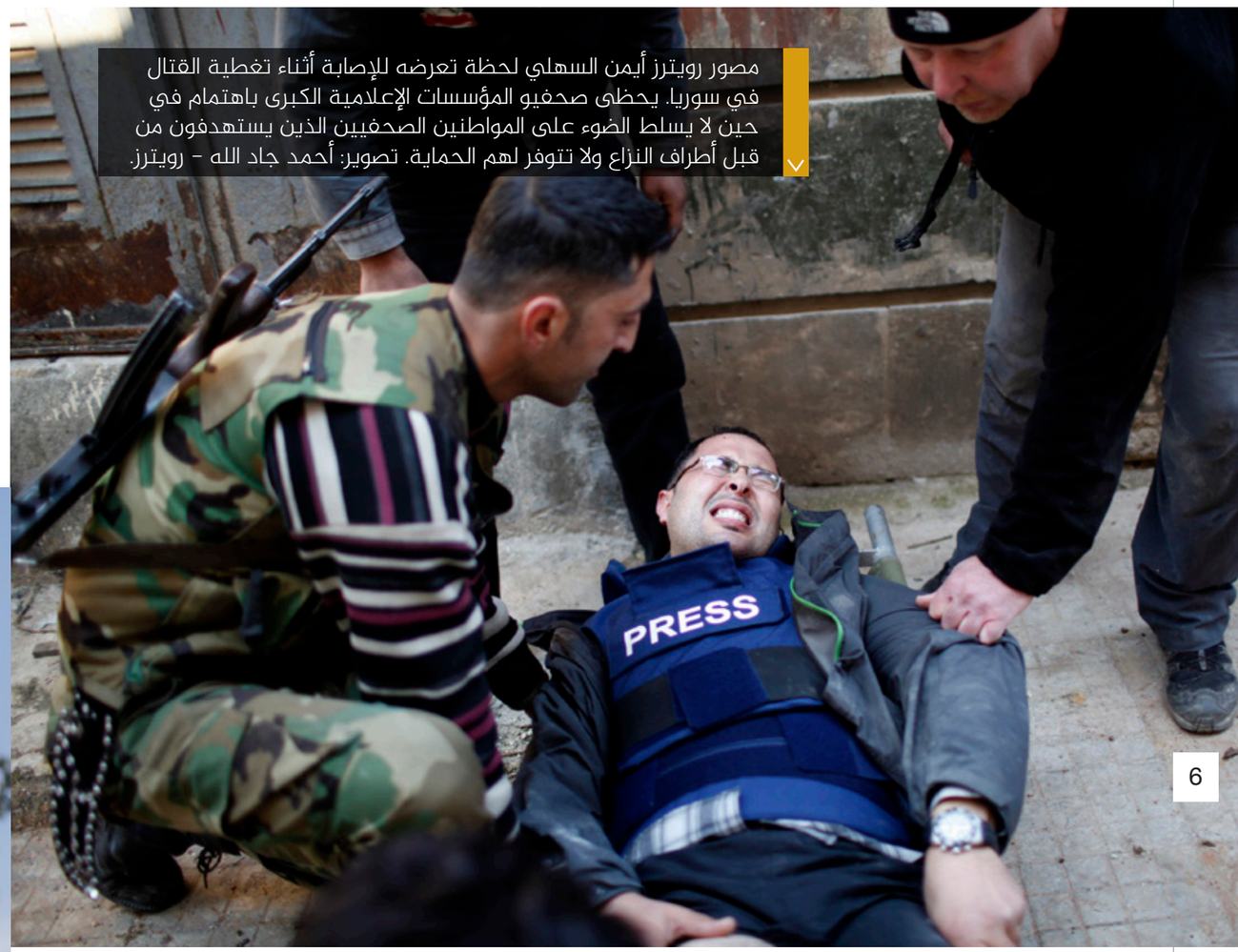

مصور رويترز أيمن السهلي لحظة تعرضه للإصابة أثناء تغطية القتال في سوريا. يحظى صحفيو المؤسسات الإعلامية الكبرى باهتمام في حين لا يسلط الضوء على المواطنين الصحفيين الذين يستهدفون من قبل أطراف النزاع ولا تتوفر لهم الحماية. تصوير: أحمد جاد الله - رويترز.

غافلون عن حقوقهم

يشير الصحفي السوري «ك.ن» إلى أن انخفاض الأجر الذي يعمل به المواطن الصحفي دفع عشرات المحطات للاستفادة من رسالته وحاجته، لافتا إلى غياب المنظمات الصحفية التي تعترف به كصحفي وتطالب به إن تعرضت حياته للخطر، فيبقى كسائر المواطنين والمدنيين العاديين يموتون مجرد أرقام، وهذا ما شاهدناه على مرور سنوات في سوريا.

المؤسسة نفسها أصبحت تعتبر المواطن الصحفي مجرد آلة تزخر بالصور والأخبار، وتنتقده في الوقت عينه فهي تعتبره غير مؤهل مهنيًا للتحليل والبحث العميق في العديد من القضايا المرصودة، بدل أن تقدم له خبرة تنقله من هاوٍ إلى محترف، فقد ترك عشراتٌ الصحفيين المواطنين نقل الأحداث ومجال الصحافة بعد تهجيرهم من بلداتهم وقصدهم البحار بحثًا عن حياة كريمة قد تتاح لهم؛ بعد تخلي مؤسساتهم عنهم عند انتهاء دورهم الصحفي في مدنهم.

في حادثة أخرى يسترشد بها «م.ح» عن قناة محلية في تركيا، كان يشغل بها نحو ثلاثين صحفيًا سوريًا دون عقود رسمية لأسباب عديدة، ليس أولها عدم الوعي لدى أغلب الذين امتهنوا الصحافة في الحرب غافلين عن حقوقهم، وليس آخرها الحاجة التي دفعت أولئك الشبان إلى الالتحاق بالقناة المعنية التي سرعان ما استغنت عنهم دون أن تمنحهم مستحقاتهم المالية عن ستة شهور سابقة. «م.ح» يضيف أن هؤلاء الشبان يتمنون لو تنبس منظمة واحدة بقضيتهم لتفتَح مجددًا على أمل نيل مستحقاتهم بعد مضي هذا الوقت.

في سوريا كما في غيرها من الدول العربية التي شهدت موجة شرارة الربيع العربي، تلك التي غيرت وجوه مئات الصحفيين المعهودين بعدما أصبحت معظم المناطق خارجة عن سيطرة الأنظمة الحاكمة وصحفييها الموالين في الغالب للسلطة.. في كل هذه الدول تغطيات وصور لا حصر لها قادها شبان سُمعت أصواتهم خلف الكاميرا، ثم ما لبثت أن عرفتها الشاشات العربية أثناء مداخلاتهم عبر هاتف ثريا فضائي أو برامج البث المباشر في ظروف بالغة الخطورة، ليكونوا حاضرين في المشهد الصحفي وجهًا لوجه مع جمهور الشاشة لمشاركة يومهم الدامي.

نجح المواطنون الصحفيون في نقل صورة الحرب في العديد من المناطق السورية التي غابت عنها وسائل الإعلام التقليدية خاصة المناطق المحاصرة من قبل قوات النظام السوري التي تعذر فيها دخول الصحفيين. تصوير: عمر صنديقي - رويترز.

أخلاق متأرجحة في صحافة المواطن الصحفي باليمن

عبد اللطيف حيدر

يمكن ملاحظة تحفّظ الصحفيين المحترفين على نشر مواد مصورة لأشلاء أطفال ممزقة ومتفحمة خلال مجزرة مروعة بمخيم للنازحين في اليمن، نشرها مواطنون وناشطون لم يراعوا أخلاقيات نشر الصور.

انتشر مؤخراً وعلى إطار واسع في وسائل التواصل الاجتماعي، خبر اغتصاب فتاة يمنية من قبل جندي سوداني في معسكر التحالف العربي بمنطقة الخوخة في محافظة الحديدة غربي اليمن. أثيرت هذه القضية بعاطفة جياشة، وأثارت غضباً عارماً على نطاق واسع من ناشطين على مواقع التواصل، تضامناً مع الفتاة الضحية، خصوصا أن المجتمع اليمني مجتمع محافظ لا يتهاون في مسألة يعتبرها مساسا بالشرف.

وسعى الناشطون بكل الوسائل المختلفة لإثبات الحادثة، بينما شكك البعض في وقوعها واعتبرها مجرد إشاعة تستخدم غطاء لتحقيق أغراض سياسية وعسكرية معينة. ولإثباتها سعى الناشطون لنشر تسجيل لمقابلة صوتية نُسبت للفتاة التي تحدثت عن تعرضها للاغتصاب، ثم عادت بفيديو آخر تنفي وقوع الاغتصاب مشيرةً إلى أنه كان تحرشا فقط. وفي تطورات هذه القضية نشر صحفيون وثائق رسمية صادرة عن قيادة اللواء بمعسكر التحالف، تثبت أن الفتاة لم تتعرض للاغتصاب وإنما كانت محاولة تحرش، وأن ادعاءها الأوّلي كان مجرد ردة فعل غاضبة على تصرف الجندي تجاهها.

فوضى التواصل

بعيداً عن هذه الحادثة، لا بد من القول إنه بعد الطفرة الرقمية التي أحدثتها الثورة التكنولوجية، والتطورات التي أفرزتها في طبيعة عملية الاتصال، وتحويلها من اتجاه أحادي يقوم على قطبَي المرسل والمستقبِل، إلى عملية تواصلية من كلٍّ إلى كل كما يسميها الباحثون في حقل الإعلام والاتصال، وتعزيزاً لنظرية «يروغن هابر ماس» في التواصل الفعال والخطاب التواصلي فيما يسميه بالمجال العام، حيث أدى الانتشار الهائل لوسائل التواصل الاجتماعي إلى تمكين الجميع من الاشتراك في العملية الاتصالية، وأن يكونوا جزءا أساسياً في إنتاج الرسالة ضمن ما بات يعرف بالمواطن الصحفي، أي المواطن الذي يصبح صانعاً لمحتوى الرسالة الاتصالية ونشرها من موقعه في مختلف وسائل التواصل سواء المكتوبة أو المرئية، أو عبر تقنية البث المباشر التي أصبحت -كما تبدو- بديلاً منافساً للبث الفضائي الذي يغطي الخبر وقت وقوعه وبأدنى كلفة وبكل سهولة ويسر..

بعد هذه الطفرة، بدأت المؤسسات والشبكات الإعلامية تتكيف مع البيئة الإعلامية الجديدة في وسائل التواصل الاجتماعي المختلفة، وتسعى إلى تدريسها ضمن برامجها ضمن ما بات يعرف بصحافة الموبايل، في محاولة لاستيعاب كل هذه المتغيرات وقولبتها في إطار إضفاء الطابع المهني على ما يمكن تسميته «الفوضى التواصلية» التي تسمح بمرور المحتوى دون ضوابط تحريرية تجعله مناسباً، حتى تتماشى مع معايير المؤسسة للتعاطي الإعلامي.. هذه القضية تطرح سؤالاً واضحاً مفاده: أين تقع صحافة المواطن في ميزان أخلاقيات وقيم المهنة الصحفية؟

بين الخبر والتشهير

شيوع فكرة المواطن الصحفي يفتح جدلاً واسعاً حول الكثير من المخالفات الناجمة عنها، فهي بالتأكيد تعتمد على المعلومة والسبق الصحفي ولا تعتمد على المعالجة، وشتان بين الحصول على المعلومة التي يتحصل عليها المواطن، ومعالجة المعلومة التي هي مهمة الصحفي المحترف.

فعلى سبيل المثال، تعد وسائل التواصل الاجتماعي من أهم مصادر الأخبار في المجتمع اليمني، خاصة في ظل الحرب الحالية. ونتيجة للوضع المأساوي الذي تعيشه البلاد في مختلف الجوانب، سيجد المتابع لوسائل التواصل كمًّا هائلا من الصور ومقاطع الفيديو التي يتم تداولها بشكل مستمر للحالات الإنسانية المختلفة، حيث يتسابق الناشطون على هذه المواد ليحظوا بقدر كبير من المتابعات لحساباتهم الشخصية، على حساب سمعة وكرامة الآخرين، ودون الاكتراث بالأخلاقيات المهنية التي تخضع لها عملية النشر والتناول في وسائل التواصل الاجتماعي. وتلك بطبيعة الحال من جرائم النشر، لدخولها ضمن

ظاهرة المواطن الصحفي برزت في اليمن مع ثورات الربيع العربي واستمرت خلال الحرب التي يشنها التحالف العربي ضد مليشيات الحوثي. تصوير: أنيس مهيوب - رويترز.

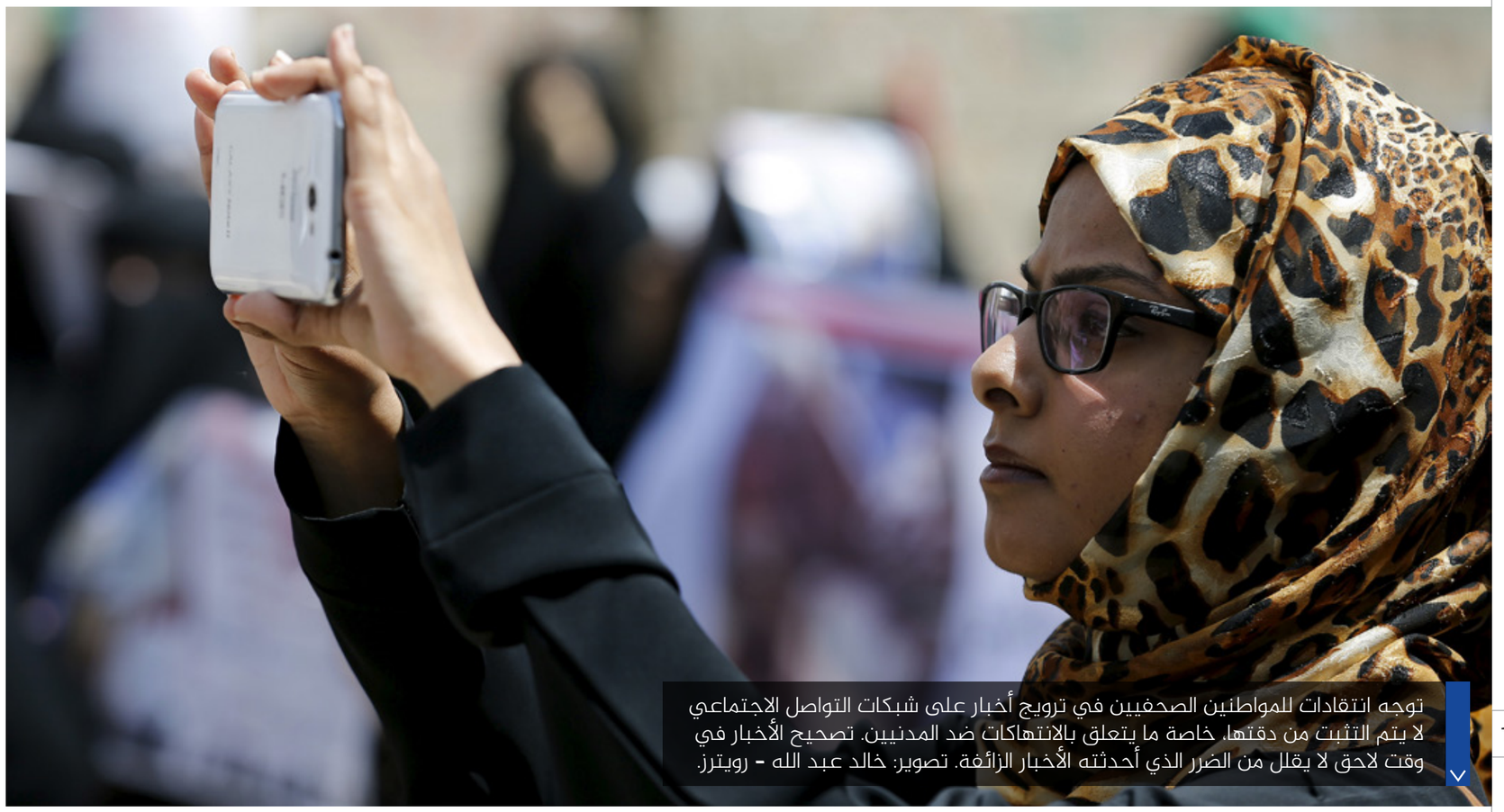

توجه انتقادات للمواطنين الصحفيين في ترويج أخبار على شبكات التواصل الاجتماعي لا يتم التثبت من دقتها، خاصة ما يتعلق بالانتهاكات ضد المدنيين. تصحيح الأخبار في وقت لاحق لا يقلل من الضرر الذي أحدثته الأخبار الزائفة. تصوير: خالد عبد الله - رويترز.

بـاب الإضـرار بسـمعة الشـخص الـذي تـم تصويـره والتشـهير بـه، بيـد أن الناشـطين يبـررون ذلـك بـأن الحـالات الإنسـانية تعمـل علـى اسـتعطاف الآخريـن. وهنـا يبـرز بشـكل واضـح الفـرق بيـن الصحفـي المحتـرف والمواطـن الصحفـي، فـالأول ينتبـه بوعـي كامـل إلـى أخلاقيـات النشـر وقيم المهنـة، ويتحـرى الطرق المناسـبة لمعالجـة هـذه المعلومـات ونقلها إلـى الجمهـور بصـورة لائقـة، بينمـا لا يراعـي الثانـي كل ذلـك. إن إشـكاليات تنـاول المواطـن الصحفـي للمواضيع التـي يعرضها لا تقتصـر على النواحي الإنسـانية فقـط، بـل تمتـد إلـى جوانـب متعـددة، فالمشـاهد المروعـة وصـور الأشـلاء والدمـاء، وحـالات القتـل المباشـر، والحـوادث وغيرهـا، تجـد لهـا طريقـاً إلـى النـاس دون التفريـق بينمـا يجـوز نشـره وتداولـه وبيـن مـا هـو غيـر صالـح للتنـاول، دون مراعـاة مَـن سـيتابع هـذه المـواد، والآثـار والأضـرار التـي قـد تحدثهـا لـدى الجمهـور.

والمثـال التالـي يضعنـا فـي صـورة تطبيقيـة لهـذا العـرض:

"فـي محافظـة الحديـدة غربـي اليمـن، وقعـت مجـزرة مروِّعـة بمخيـم للنازحيـن، راح ضحيتهـا عـدد كبيـر مـن المدنييـن بينهـم سـبعة أطفـال». لعـرض هـذه المعلومـة اجتاحـت صفحـات وسـائل التواصـل الاجتماعـي صـور ومقاطـع فيديـو للغـارة الجويـة التـي نفذتهـا قـوات التحالـف العربـي، كمـا عُرضـت أشـلاء الأطفـال وهـي ممزقـة، متفحمـة، متناثـرة، ومختلطـة ببعضهـا البعـض. يمكـن ملاحظـة تحفّـظ الصحفييـن المحترفيـن علـى نشـر هـذه المـواد المصـورة كمـا وردت علـى مواقـع التواصـل لأنهـا مشـاهد غيـر لائقـة للتنـاول أمـام الجمهـور نظـراً للأضـرار التـي تسـببها فـي نفسـية المشـاهدين.

أمثلة واقعية

الموضوعـات الأمنيـة أكثـر الموضوعـات حساسـية فـي التنـاول الإعلامـي والصحفـي، وذلـك نتيجـة لمـا قـد يترتـب عليهـا مـن مخاطـر ومضايقـات واعتـداءات يواجههـا الصحفيـون المحترفـون، رغـم حمايـة القانـون لهـم وضمـان إمكانيـة الوصـول والحصـول علـى المعلومـات نظريـاً.

فـي المقابـل، لا يقـع المواطـن الصحفـي تحـت أي مظلـة حمايـة قانونيـة كالصحفـي المحتـرف، وهـذا مـا يعرضـه قانونيـاً لإجـراءات جزائيـة مختلفـة، فضـلاً عـن المخاطـر المباشـرة التـي قـد يتعـرض لهـا. ولتوضيـح هـذه النقطـة أسـتحضر هـذا المثـال.. «مغتـرب يمنـي فـي المملكـة العربيـة السـعودية سـجِّل بثًّـا مباشـرا مـن سـجن يضـم عـددا مـن اليمنييـن المُزمَـع ترحيلهـم مـن المملكـة، عارضـاً كيفيـة وآليـة التعامـل معهـم». علـى الفـور قُبِـض عليـه مِـن قبـل السـلطات الأمنيـة وحكـم بالسـجن خمـس سـنوات فـي السـعودية. بالمقابل نفتـرض هنـا أن الصحفـي المحتـرف يمتلـك الوعـي الأمنـي للتعامـل مـع مثـل هـذه الملفـات وطرائـق عرضهـا ومعالجتهـا بشـكل يحفـظ حـق الجمهـور في المعلومـة، ويحمـي نفسـه مـن أي ملاحقـة قانونيـة.

يمكـن القـول إن مثـل هـذا التسـرع فـي التفاعـل مـع القضايـا دون التأكـد مـن مصداقيتهـا والتثبـت قبـل نشـر القصـص والأخبـار مـن قبـل الناشـطين في مواقـع التواصل الاجتماعـي؛ يضـر بمصداقيتهـم لـدى جمهورهـم، وهـذا بالطبـع يأتـي معاكسـاً للتنـاول الصحفـي لأي قضيـة حيـث تمتـاز التغطيـة الصحفيـة المهنيـة بالتثبـت ومحاولـة الحصـول علـى مصـادر رسـمية وموثوقـة تؤكـد أو تنفـي مـا حـدث، إضافـة إلـى إخضـاع القضيـة موضـوع النشـر لأخلاقيـات العمـل وقيـم المهنـة التـي يعيهـا الصحفـي المحتـرف، تفاديـاً للإضـرار بمصداقيتـه وحـق النـاس فـي الحصـول علـى المعلومـة، إلـى جانـب عـدم الإضـرار بالضحيـة والتشـهير بها علـى نطـاق كوني لا علـى نطـاق محلـي فحسـب.

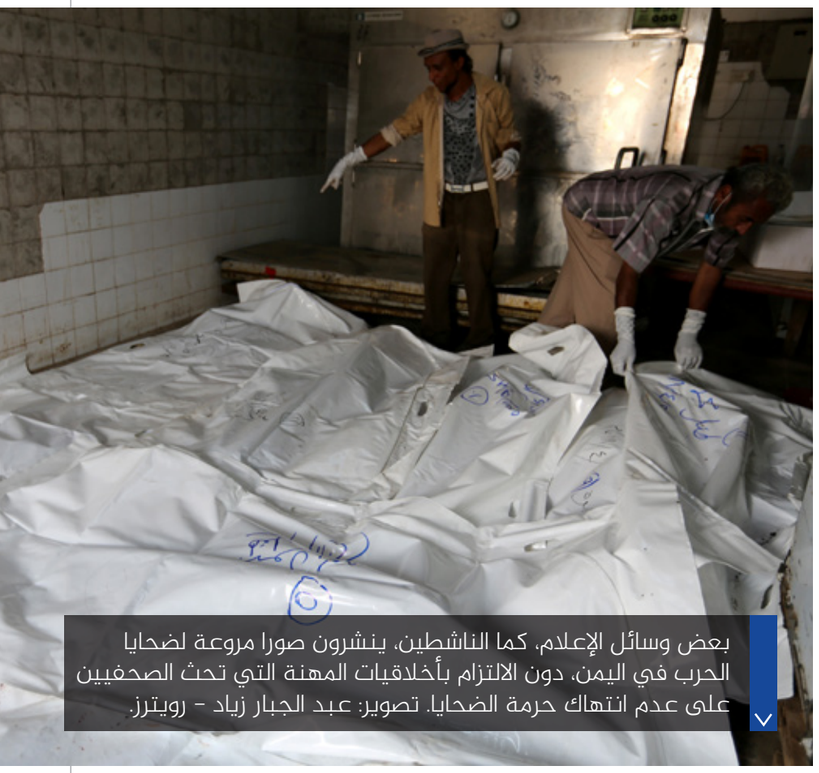

بعض وسائل الإعلام، كما الناشطين، ينشرون صورا مروعة لضحايا الحرب في اليمن، دون الالتزام بأخلاقيات المهنة التي تحث الصحفيين على عدم انتهاك حرمة الضحايا. تصوير: عبد الجبار زياد - رويترز.

ليبيا.. إمّا صحافة تقليدية أو مواطنة صحفية

عماد المدولي

هل أسهمت صحافة المواطن بليبيا في نقل الأحداث خلال ثورة فبراير 2011؟ وهل لعبت دوراً حقيقياً في تسليط الضوء على ما حدث؟ وما هي المضامين التي يقدمها الإعلام البديل بعد نجاح الثورة؟

"يراقب بقلق تلك الطائرة الحربية في الأجواء وهي تقصف مواقع عدة، يتحرك بين المباني المتهالكة حاملاً كاميرته بحذر، لعل الحظ يحالفه ويلتقط مشهداً مميزاً. فجأة، تتهاوى تلك الطائرة من السماء بعد إصابتها، فيوثق بعدسة كاميرته لحظة سقوطها وخروج الطيارَيْن منها بالمظلات ليسقطا في عرض البحر.

حدثُ وثّقه الشاب الليبي الثلاثيني سراج الدين مختار الذي مارس الصحافة دون دراسة، مبتدئاً طريقها من بوابة المواطنة الصحفية، ليوثّق العديد من الأحداث خلال الاشتباكات التي اندلعت في بنغازي عام 2014 بين قوات اللواء المتقاعد خليفة حفتر ومجموعات الثوار.

لا يوجد تاريخ محدد لدخول صحافة المواطن -أو ما يعرف بالإعلام البديل- إلى ليبيا، لكنه برز بشكل واضح في ثورة 17 فبراير 2011 وما صاحبها من توثيق لأغلب أحداثها، بل كان إعلام المواطن هو الوسيلة الأولى لنقل الوقائع في تلك الفترة نظراً لصعوبة وصول الصحفيين إلى الكثير من أماكن الاقتتال والاشتباك، بالإضافة إلى عدم وجود أي وسائل إعلام محلي في ليبيا خلال تلك الفترة ما عدا التابعة لنظام الزعيم الليبي الراحل معمر القذافي.

انتشار وتوثيق

مع انطلاق الثورة الليبية لجأ المقاتلون والمواطنون على حد سواء إلى توثيق ما يحدث عبر كاميرات بدائية ما لبثَت أن تطورت رويداً رويداً، لتفتح الأحداث البابَ أمام دخول المواطنين الصحفيين عالم نقل المعلومة عبر وسائل الإعلام البديل.

ومع انتهاء أحداث الثورة وما لحقها من إنشاء العديد من وسائل الإعلام المحلية المختلفة، لم يتوقف هذا النوع من الإعلام، بل في كثير من الأحيان أصبح المصدر الأول لأخبار جُل الوقائع والحروب التي حدثت في شتى مناطق البلاد.

مع انطلاق الثورة الليبية في فبراير/ شباط من عام 2011. لجأ المقاتلون والمواطنون على حد سواء إلى توثيق ما يحدث عبر كاميرات بدائية. تصوير: جوناثان ألبيري - غيتي.

لحظات فارقة

يقول مختار الذي ترك عمله كمواطن صحفي عقب انتهاء الحرب ”لحظة لا تغيب عن ذهني في توثيقي لمجريات المعارك كانت في بداية فبراير/شباط 2016 حين أسقط الثوار طائرة تابعة لقوات حفتر، وهو حدث مفاجئ.. كانت الكاميرا بيدي في تلك اللحظة فوثقت اللحظات التي أعقبت سقوط الطائرة وهبوط الطيارين بالمظلات، أذكر يومها كيف انتشر الخبر بين وسائل الإعلام بين مثبت لـه ونافٍ، حتى جاءت صورنا لتصنع الخبر الذي لا يقبل النفي.. كان إنجازاً فرحنا بـه وقتها، كوننا نريد إظهار الحقيقة التي عادة ما تختفي وراء مآرب مثيري الحروب ومموليها».

أسهمت صحافة المواطن في نقل الكثير من الأحداث والوقائع في ليبيا بشكل كبير وأظهرت العديد من الأمور التي كان يصعُب على الإعلام التقليدي أن يخرجها إلى العلن، كما هو الحال في بعض مناطق الاشتباكات في مدينتي بنغازي ودرنة، وأيضاً الاقتتال القبلي الذي يحدث بين الفينة والأخرى في مناطق الجنوب الليبي، فهذه الأحداث يصعب بل يستحيل تغطيتها عبر وسائل الإعلام الاعتيادية لحساسية وخطورة تلك المناطق.

ويتابع مختار قائلاً: ”مجرد العمل في بيئة حرب ضارية طوال ثلاث سنوات، مع وجود قصف لطيران أجنبي لا يفرق بين الأهداف المدنية والعسكرية، هو ذاته تحدٍّ كبير وعمل شاق كان هدفنا من خلاله نقل الحقيقة كاملة كما حدثت، وأعتقد أننا نجحنا في ذلك إذا ما نظرنا إلى حجم المواد المصورة التي وفرناها خلال هذه الحرب“.

أهمية وخطورة

أخذ الإعلام البديل مكانته بقوة في ليبيا نظراً لما تعيشه البلاد من تسارع كبير في الأحداث، حيث يصعب توفير مراسلين في كل منطقة وكل حي وفي أثناء وقوع أحداث مفاجئة، لذا اعتُبر هذا الإعلام مصدراً هاماً للأخبار، ليس على مستوى الجمهور فقط وإنما أيضاً على

مستوى وسائل الإعلام التي اعتبرته مصدرا يضاهي وكالات الأخبار العالمية، ناهيك عن فقدان الثقة بشكل شبه كامل في وسائل الإعلام المحلية.

غير أن الكثير من المضامين التي يبثها إعلام المواطن تمثل تهديداً للصحافة كمهنة وللقواعد المهنية المعمول بها في الإعلام، لأنه يسمح لكل مواطن أن يصبح صحفياً يجمع الأخبار ويحررها وينشرها بغض النظر عن صدقيتها، وهو ما يخلق واقعاً فوضوياً لتداول الأخبار وربما الإشاعات. وقد استغلت بعض الأطراف المتصارعة في ليبيا هذه الثغرة لنشر وتمرير أخبار وشائعات محددة لضرب شخصيات وكيانات عديدة، وبطبيعة الحال كان المواطن الصحفي ضحية هذه الأخبار الكاذبة، إلى جانب كثير من وسائل الإعلام التي وقعت في ذات الفخ، ونشرت بالاعتماد على مصادرها في الإعلام البديل كثيراً من الأخبار والمشاهد التي انتشرت كالنار في الهشيم على صفحات مواقع التواصل الاجتماعي التي أضحت تنشر الأخبار بشكل يومي دون التأكد من مصداقيتها.

نظرة من الداخل

بنظرة بانورامية على المشهد، سأستعرض حادثتين أثارتا الرأي العام الليبي بشكل كبير بعد تداولهما على مواقع التواصل الاجتماعي، الأولى: مشهد لفتاة تستنجد بأهالي مدينة طرابلس من العصابة التي تختطفها، إذ انتشر هذ المشهد بشكل سريع ووصل إلى وسائل الإعلام التي خصصت له حلقات مباشرة وعواجل مثيرة للحديث عن هذه الحادثة، وساد التوتر بين الناس في المدينة إلى أن اتضح بعد فترة كذبه وتلفيقه. الحادثة الثانية وقعت مؤخراً

عمل المواطن الصحفي في ليبيا في بيئة حربية صعبة، وأثبت قدرته على نقل كثير من الوقائع. تصوير: غوران توماسيفيك - رويترز.

بعد انتشار خبر يفيد بحصول طالبة ليبية على دكتوراه فخرية من جمهورية ألمانيا الاتحادية، لتخرج وزارة التعليم في ليبيا ببيان رسمي لها تشيد بالمجهود الذي قامت به هذه الطالبة، لكن الخبر اتضح فيما بعد أنه عارٍ عن الصحة.

رغم كل ذلك لا يمكننا أن ننكر الدور الإيجابي الذي قدمته في إدانة العديد من مجرمي الحرب بليبيا على المستويين المحلي والدولي.

تعاون وشراكة

إنَّ تحقيق التعاون والتشارك بين إعلام المواطن والإعلام التقليدي في ليبيا -وفي مختلف دول العالم- يتطلب تقديم تنازلات من الطرفين. فالأول عليه تعلم مهارات قواعد العمل الصحفي، خصوصاً ما يتعلق بتحري الدقة قبل النشر، واحترام قوانين حماية الخصوصية، وتفهم ثقافة حق الرد للمنتقَدين. وفي المقابل ينبغي أن يتعامل الإعلاميون المحترفون باحترام مع المواطنين الصحفيين والمدونين وناشطي مواقع التواصل الاجتماعي، وهذا يحتاج بالطبع إلى جهد من المؤسسات الإعلامية التي يقع على عاتقها مسألة قبول وجود شركاء أصغر يتميزون بالتعدد والتنوع والقدرة على الحركة السريعة في جغرافيات متنوعة.

أخذ الإعلام البديل مكانته بقوة في ليبيا نظراً لما تعيشه من تسارع كبير في الأحداث. تصوير: زهرة بنسمرا - رويترز.

إنَّ تحقيق التعاون والتشارك بين إعلام المواطن والإعلام التقليدي في ليبيا، يتطلب تقديم تنازلات من الطرفين. تصوير: إسماعيل زيتوني - رويترز.

صحافة المواطن في ليبيا من توثيق لأحداث مهمة والكشف عن جرائم مروعة ما كان لها أن تخرج إلى العلن لولا هذا الإعلام الذي ساهم بشكل كبير

المواطن الصحفي وفخ الاستخبارات مفتوحة المصدر

معاذ العامودي

طفت على السطح ظاهرة «الاستكتاب العشوائي» للصحفيين والباحثين، حول مواضيع تتلامس بالدرجة الأولى مع الحساسية والنزاعات الداخلية والخبايا المجتمعية لمجتمعاتهم، ويعتمد كثير منهم على تلقيح البيانات وتحويلها إلى معلومات.

تصبح البيانات العشوائية ذات قيمة إذا وقعت في أيدي صحفيين يعالجونها، وقد يتم استخدامهم من قبل أجهزة الدول الاستخباراتية - غيتي.

بكل وضوح يقول رئيس شركة غوغل ومديرها التنفيذي السابق إيرك شميت: «إن الإنترنت أكبر تجربة فوضوية عرفها التاريخ». ولعل الطبيعة الفوضوية التي يتسم بها النظام العالمي اليوم هي ما حوّل البيانات إلى «بترول» العصر الحديث. لا عجب إذا أن يمتلك الاحتلال الإسرائيلي اثنين من أهم المكاتب العالمية لمحرك البحث غوغل وموقع فيسبوك اللذين يقعان بوادي السيليكون في تل أبيب. ينبهنا ذلك لأن نطرح تساؤلا مهماً عن حاجة الاحتلال الإسرائيلي إلى كمية البيانات الكبيرة التي يستوردها من أهم مخزنيْن للـ«Big Data» عالميا؟

يكشف كتاب «ملف غوغل» للكاتبين تورستن فريكه وأولريش نوفاك، المترجم عن «عالم المعرفة» لعددها رقم 450؛ عن حساسية البيانات وأهميتها في عالم الاستخبارات التي تعتمد بشكل كبير على الاستخبارات المفتوحة المصدر كأهم مرجع أولي لدورة حياة إدارة المعرفة.

في أغسطس/آب 2013 قدمت صحيفة «الغارديان» البريطانية أدلة قاطعة على ضلوع غوغل في التجسس على البيانات بالمشاركة مع مؤسسة الاستخبارات الأميركية «وكالة الأمن القومي». واستشهدت الصحيفة بوثائق تخص هذه الوكالة كان عميل المخابرات الأميركية السابق إدوارد سنودن قد سربها للصحيفة. تؤكد تلك الوثائق أن غوغل وشركات أميركية أخرى منخرطة في البرنامج الأميركي للتجسس المسمى برنامج «بريزم» (PRISM)، في حين اعترفت «ياهو» بانخراطها أيضاً في البرنامج مقابل ملايين الدولارات.

في الكتاب يقول المؤلفان: «إن تركيز البيانات الضرورية لتحسين نمط حياتنا في يد واحدة، يعني في الواقع التخلي كلياً عن الرقابة والمحاسبة»، فمحرك البحث غوغل ومنصات التواصل الاجتماعي باتت أكبر من دول، وتغيب عنها القوانين الضابطة، فالدولة لها برلمان ورئاسة وسلطة رقابية، لكن غوغل وفيسبوك وغيرهما من المواقع ليست كذلك.. إنها تقتحم خصوصياتنا بدون مقاومة أو معارضة، وتحدد قواعد المسيرة الاقتصادية باقتصاديات الانتباه، وتؤثر في العلوم والمنجزات العلمية، وتحدد أيضاً الأجندة السياسية، وتستطيع إمبراطورية البيانات أن تغير مسار نتائج انتخابات. ولم يشهد تاريخ البشرية مؤسسة تشبه غوغل كقوة عظمى بفضل سيطرتها على البيانات، واعتمادها على الجماهير في تغذيتها.

وبحسب صحيفة "نيويورك تايمز" الأميركية، فقد جمعت شركة "كامبريدج أناليتيكا" (Cambridge Analytica) لتحليل البيانات معلومات خاصة عن أكثر من 50 مليون مستخدم لفيسبوك، من أجل تطوير تقنيات لدعم حملة الرئيس دونالد ترمب عام 2016. واعتمدت الشركة تقنيات التنبؤ لاستهداف ربع الناخبين الأميركيين بإعلانات سياسية شخصية، فيما اعتُبرت أكبر عملية تجسس وانتهاك للخصوصية عبر الشبكة العنكبوتية، وقد خسرت فيسبوك على إثرها 40 مليار دولار.

أين يكمن دور الصحفي المواطن؟

كثير من البيانات مشوهة وخاضعة للإشاعة ضمن فوضى عارمة يحتاج ترتيبها لسنوات، بيد أنها تصبح ذات قيمة إذا تم ترشيحها والتنقيب فيها وتحويلها إلى معلومات، وهنا يقع دور مهم على الصحفيين والباحثين المستكتبين بالدرجة الأولى لمعالجة هذه البيانات، واستغلالهم من أجهزة الدول الاستخباراتية.

من هنا ظهر ما يسمى «استخراج البيانات» (Data Mining) كتقنية تهدف إلى استنتاج المعرفة من خلال كميات البيانات الهائلة. وبعد ترشيح المواد من الصحفيين تُدْرَجُ في قواعد بيانات تعتمد على الخوارزميات الرياضية كأساس للتنقيب. وتتداخل في عمليات التنقيب العديد من العلوم كالإحصاء والرياضيات والمنطق وعلم الذكاء والذكاء الاصطناعي وكذلك النظم الخبيرة، والضبط الدلالي للغة وعلم التعرف على الأنماط والصور والفيديو.

بالعودة إلى دورة حياة إدارة

المعلومات، فإن المرحلة الأولى هي البيانات الكبيرة غير المنتظمة التي لعب المواطنون دوراً كبيراً في توفيرها على المصادر المفتوحة في ظل تحولنا من الشبكة العنكبوتية الأولى (web 1) إلى الشبكة العنكبوتية الثانية (web 2)، وعلى إثرها أصبح المواطن مرسلاً ومستقبلاً للبيانات التي تشكل أهمية حين انتقالها للمرحلة الثانية وتحويلها إلى معلومات.

سأركز حديثي على المرحلة الثانية، وهي الوسيطة بين البيانات الكبيرة والمعرفة التي يغذي جزءا مهمًا منها الباحثون والصحفيون، وهي مرحلة المعلومات. فمطلوب من هؤلاء أن يجيبوا على تساؤلات دقيقة حول الموضوع قيد الدراسة أو الكتابة، وهي: كيف وماذا ومتى وأين؟، معتمدين على المصادر الرسمية، أو تساؤلات الجمهور وانطباعاتهم. وهنا تستطيع أجهزة الاستخبارات أن تنتقل للمرحلة الثالثة، وهي المعرفة، لتجيب على تساؤل: كيف حدث ذلك؟ ثم الانتقال لصانع القرار في المرحلة الرابعة في هرم المعلومات وهي المعرفة، وفيها يتساءل: لماذا اتخذ هذا القرار؟

إن مهمة التنقيب في حقول البيانات هي من أكثر الوظائف طلباً في عالم اليوم، كذلك صحافة البيانات ومتخصصي الإنفورماتيك والتحليل الإحصائي. وتبقى مهمة تحويل البيانات إلى معلومات الأكثر صعوبة وتركيزاً، فالبحث في حقول البيانات لتدقيقها وتحويلها إلى معلومات ونسبتها إلى مصادرها الرئيسية يتطلب صحفيين بنمط جديد لا يتابع الخبر، بل يقف على ظروف نشأته والامتدادات التاريخية السابقة له، والمحيط القانوني والاجتماعي والسياسي والنفسي له.

آلية تدرج البيانات للوصول إلى الحكمة. المصدر:
https://twitter.com/mhuwaidi/status/669311526097068032

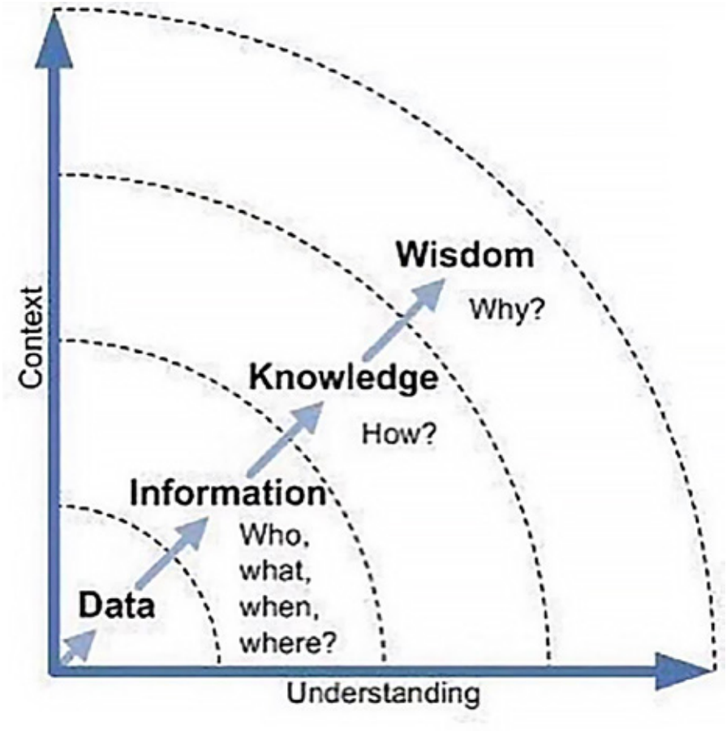

استكتاب الصحفيين «الطّرد المكشوف»

في الآونة الأخيرة طفت بشكل واضح على السطح ظاهرة «الاستكتاب العشوائي» للصحفيين والباحثين، حول مواضيع تتلامس بالدرجة الأولى مع الحساسية والنزاعات الداخلية والخبايا المجتمعية لمجتمعاتهم، ويعتمد كثير منهم على تلقيح البيانات وتحويلها إلى معلومات. لكن صانع القرار لن يستفيد من حجم المعلومات الكبير، وقد يُصاب بالإغراق المعلوماتي الذي لا يكون على إثره قادرا على اتخاذ القرار المناسب. ومن الضروري تحول المعلومات إلى معرفة بالاعتماد على مراكز تحليل ودراسات متخصصة، لتصل في المرحلة الأخيرة إلى الحكمة، وهي القرار المناسب للاستفادة من المعلومات.

لقد تقلص كثيراً الدور التقليدي للصحفيين بالإشراف على عمليات ذات طابع أمني كالتي كشفها كتاب «القادم لقتلك بادر واقتله.. التاريخ السري لعمليات الاغتيال الإسرائيلية» ، إذ يروي الكاتب الإسرائيلي رونين بريغمان المهتم بالشؤون الاستخباراتية عن محاولة اغتيال للرئيس الراحل ياسر عرفات التي كانت ستتم عام 1982 عبر لقاء صحفي مع ثلاثة صحفيين إسرائيليين، ولكن العملية فشلت لأن الاستخبارات الإسرائيلية فقدت القدرة على تعقب عرفات في جنوب لبنان.

لذلك بدا دور الصحفيين أكثر سهولة وأقل تكلفة وجهدا لإنهاء المرحلة الثانية، ليس كذلك فقط بل إن الصحفيين المتمرسين ينتقلون من مرحلة المعلومات إلى مرحلة المعرفة بكل سهولة، فبعد فترة من العمل يميزون المصادر الحقيقية للمعلومات والمخازن المهمة لتوافدها، ويستطيعون ترشيح المعلومات وتحويلها إلى معرفة.

في الشكل التالي، نرى حجم الترشيح في المعلومات، ثم الارتباطات في المعرفة في مرحلة الحكمة حيث يصنع القرار وتُحدَّد الطفرات بالدقة التي يمكن عليها بناء قرار صائب. المصدر:
https://redefineschool.com/knowledge-vs-wisdom/

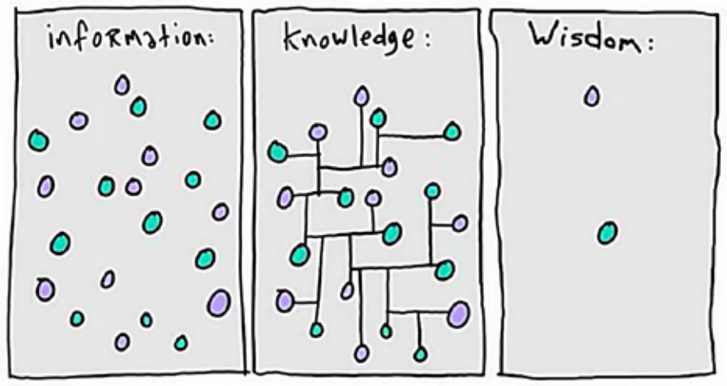

في الشكل التالي، نرى حجم الترشيح في المعلومات، ثم الارتباطات في المعرفة في مرحلة الحكمة حيث يصنع القرار وتُحدَّد الطفرات بالدقة التي يمكن عليها بناء قرار صائب.

أخبرني عدد من الصحفيين الفلسطينيين من قطاع غزة عن تساؤلات واستفسارات متشابهة تتناول أمن المقاومة للمواقع الأجنبية التي يعملون معها عن بعد بالاستكتاب، فمثلاً تحديد «عدد الأنفاق، وعدد العاملين بها، وطرق حفرها، وكم المدة التي يستغرقها الحفر، أو عن فصيل معين وعدد أعضائه، ومن أين يتلقى تمويله، ودرجة التقارب بينه وبين الفصائل الثانية».. كانت تساؤلات تثيرهم بشكل ملفت، فقد تحولوا إلى مخبرين من حيث لا يعلمون.

تكون هذه التساؤلات ثقيلة على الصحفي، فهو أحياناً يجيب على تساؤلات أمنية قد يضر بها أمن بلاده، خصوصاً في تجربة فلسطين التي تمر بمرحلة تحرر من الاستعمار.

وقد ظهرت عدة إعلانات إسرائيلية مشبوهة بحاجة إلى كتاب صحفيين في غزة وفي لبنان، وتطرقت للحالة الاجتماعية للناس بشكل دقيق. فمثل هذه الإعلانات توجب الحذر. وليس معنى ذلك أن الصحفيين يخدمون أجهزة المخابرات العالمية، وإنما هو تحذير من الوقوع في فخ التساؤلات والأفكار المشبوهة التي تتضمن أسراراً مهمة عن بلاد الصحفيين، وخطورة ما يتضمنه البريد الإلكتروني من معلومات مهمة ترسل إلى مواقع قد يكون مستوى الأمان فيها ضعيفا فتضر هذه المعلومات بأمن البلاد، فلا ينبغي للصحفي أن يكتب في رسالة إلكترونية ما لن يكتبه في بطاقة بريدية يتم إرسالها بلا ظرف.

يقول عدد من المستكتبين في قطاع غزة إن بعض المواقع الأجنبية توجه لهم أسئلة حساسة عن المقاومة في القطاع تحت غطاء «الاستكتاب» الصحفي.
تصوير: محمد سالم - رويترز.

أقدار قادتهم إلى عالم الصحافة

محمد ناموس

الحربُ التي غيَّرت الجغرافيا والأوطان في ليبيا واليمن وسوريا والعراق، كان لها أثرها في أقدار كثيرين ساقتهُم الظروف إلى الإعلام من بوابة «صحافة المواطن».

تحوّل العديد من المواطنين إلى صحفيين محترفين وصلوا إلى العالمية بسبب أعمالهم التي نالت صدًى واسعاً لدى الرأي العام في عدة بلدان عربية. ولعل الحروب التي حصلت في بعضها كانت أبرز العوامل التي جعلت من بعض المواطنين الصحفيين خبراء في هذا المجال.

الخطوة الأولى انطلقت مع الحاجة إلى تغطية ما يجري على أرض الواقع ونقله عبر وسائل الإعلام، هكذا اتجه غالبية الناشطين إلى النشاط الإعلامي لأجل الدفاع عن قضية معينة، لكن مع استمرارهم في هذا النشاط باتوا يبحثون عن تطبيق المهنية في أعمالهم، الأمر الذي جعل العديد من وسائل الإعلام العالمية تتعاقد معهم وتعتمد في نقل الأخبار عليهم، مُتَخليةً في ذات الوقت عن صحفيين مختصين.

قبل سبع سنوات تقريباً كان عشرات الصحفيين مواطنين لا يعرفون عن الإعلام سوى القليل، لكنهم باتوا اليوم خبراء فيه وكأنهم درسوا في أكاديميات مختصة بالعمل الصحفي، معتَمِدين على الدروس العملية التي مارسوها مباشرة على أرض الميدان، إذ تلقى العديد منهم دورات في مجال إعداد الخبر وتحرير التقرير الإخباري وإنجاز التحقيقات الميدانية والمقابلات الصحفية والتحقيقات الاستقصائية، وتمكنوا من إتقان ما تعلموه في الميدان ليصل البعض منهم إلى مرحلة متقدمة من العمل الصحفي ويترشحوا للحصول على جوائز عالمية في حرية الصحافة.

البداية من حلب

في سوريا، دخل العديد من الشباب في مهنة الإعلام، ولكن برزت أسماء قليلة لأشخاص وصلوا إلى العالمية عبر أعمالهم الإعلامية التي شهدت رواجاً واسعاً.

فادي الحلبي، شاب عشريني من مدينة حلب، دخل المهنة بالتزامن مع بدء المظاهرات في المدينة الواقعة شمالي سوريا، يصف تلك المرحلة بالقول: «دخلت مجال الإعلام بالتزامن مع بدء المظاهرات في حلب، وغياب الصحفيين وتزوير الحقائق".

ويضيف «كبداية لم أكن أتوقع أن تنتشر أعمالي، كان حلمي أن أخرج أمام شاشة التلفاز والناس يشاهدونني، وبعد نحو سنتين من العمل في مجال التصوير، بدأت تطوير نفسي وتقديم محتوى مختلف عن ذلك الذي كان يعرض على مواقع التواصل الاجتماعي عبر تدريبي المستمر في الإعلام وخاصة في قسم التصوير».

فريق مركز حلب الإعلامي، ويتوسطهم فادي الحلبي في حفل الأوسكار.

بعد نحو سنتين من عمله في ذلك المجال، بدأ الحلبي مرحلة جديدة بعد توقيعه عقداً مع الوكالة الفرنسية (AFP)، وبذلك حصل على فرصة للعمل في وكالة عالمية رغم أنه مبتدئ. لم يقتصر عمل الحلبي على التصوير فقط، بل كان يعدّ التقارير المصورة، ونُشرت أعماله في عدة قنوات محلية على مستوى سوريا وقنوات عربية أخرى، إلى أن أتته الفرصة ليبدأ العمل مع BBC وCNN وTRT وعدة وكالات عالمية.

ويكمل «في عام 2015 اتجهت للعمل في مجال الوثائقيات، كنت أطور من خبراتي في مجال التصوير لغايات كثيرة لعل أهمها إظهار الحقيقة التي يعمل النظام السوري على تزويرها، وذلك من أجل أن تعرف الأجيال القادمة ما حلّ بسوريا".

مضى على عمل الحلبي في مجال الإعلام نحو سبع سنوات، ونال المركز الثاني في مهرجان «روري باك» لأفضل مصوري الحروب، وساهم في تصوير فيلم «آخر الرجال في حلب» الذي رشّح لجائزة الأوسكار العالمية هذا العام.

شغف المعرفة

في الوقت الذي تغير فيه النظام العراقي بفعل التدخل الأميركي في العراق، بدأ الشاب أسعد الزلزلي الذي كان يعيش في بغداد؛ يهتم بدخول الإعلام كهواية، محاولاً من خلال ذلك أن يطلع على الحقائق التي تكون أحياناً مخفية.

في عام 2004، بدأ الزلزلي يعمل في الإعلام كهواية لا أكثر، واستمر عمله لينضم إلى العديد من المؤسسات الإعلامية ويطور من خبراته في ذات المجال، فعمل في صحف محلية ودولية وبقي يطور من مهاراته إلى أن دخل مجال الاستقصاء.

رغم أن الزلزلي حاصل على شهادة في هندسة الديكور عام 2006 فإنه أولى الإعلام اهتماماً أكبر، فدرس في جامعة الإمام جعفر الصادق ضمن كلية الآداب بقسم الإعلام، وعمل بعد ذلك مع قنوات عديدة مثل قناة "بلادي" العراقية وقناة "الحرة العراق" و"اللؤلؤة" البحرينية، ليبدأ بالتركيز على إنجاز التحقيقات الاستقصائية التي تظهر الحقيقة وتبين الفساد.

يقول في حديثه لمجلة "الصحافة": منذ صغري كنت أحب الإعلام والإنشاء والتعبير واللغة العربية بشكل عام، كنت من المعجبين في التسعينيات ببرنامج "سري للغاية" للصحفي المعروف يسري فوده وكان يعرض على القناة "العراقية".. بالفعل كان برنامجا مميزا وحاز على اهتمامي وقادني إلى حب الإعلام.

يعيد الزلزلي السبب إلى العراق في تخصصه بالإعلام حيث يقول: «إن العراق واحة كبيرة للإعلاميين، فمنذ صغري كنت أسمع عن الحرب العراقية الإيرانية والحرب العراقية الأميركية وتغيير النظام ودخول القوات

الصحفي العراقي علاء الزلزلي. بدأ العمل في الصحافة كهواية حتى احترافها، وهو متخصص الآن بالصحافة الاستقصائية.

الأميركية والاقتتال الطائفي وعدم الاستقرار الأمني.. هذه المتغيرات جعلتني أتحول إلى الصحافة وأبتعد عن الكتابة والأدب".

الصحفي يحاول باستمرار أن يجد الحقيقة ويكون على دراية كاملة بما يجري من حوله، خاصة في بلد مثل العراق حيث يشهد تغيرات كثيرة ومختلفة في كل حقبة زمنية، وفق رأي الزلزلي.

حاز الزلزلي على عدة جوائز لقاء أعماله الإعلامية، كان آخرها عن تحقيق يتحدث عن أطفال وعائلات تنظيم داعش ومصيرهم المجهول، إضافة إلى تحقيقات أخرى عن الفساد والاتجار بالأدوية وبيعها في السوق السوداء والاتجار بالأعضاء البشرية وواقع المتسولين والعصابات التي تسيطر عليهم.

الصحفي ضحية

في اليمن، تخصص العديد من الشباب في مجال الإعلام، ولعل أبرزهم الشاب أصيل سارية الذي ما إن أكمل دراسته الجامعية حتى دخل مضمار التحقيقات الاستقصائية، لينجز أعمالاً انتشرت على نطاق واسع وتجاوزت حدود البلاد.

دخل أصيل الذي يكاد يكمل عقده الثالث مجال الإعلام عام 2007، حيث سجل في كلية الإعلام بجامعة صنعاء، وباشر بكتابة مجموعة من المقالات القصيرة في بادئ الأمر. وفي سنته الدراسية الأولى، كلف بإعداد تحقيق صحفي عن مشاكل الطلاب التي تواجههم في الجامعات الحكومية، فكانت التجربة ثقيلة بالنسبة له، لكنه -حسبما يقول- تمكن من إعداد التحقيق ونشر في صحيفة حكومية.

ورغم أنه كان قد اختار طريقه واتجه إلى الاختصاص في مجال العلاقات العامة والإعلانات، فإنه بدأ التركيز على العمل الصحفي وتحديداً «العمل التلفزيوني» وتمكن -بالتعاون مع زميل له- من إنجاز برنامج اجتماعي استقصائي تلفزيوني لقناة "اليمن اليوم"، لاقى جماهيرية واسعة بعد عامين من استمرار البرنامج الذي أنتج 66 فيلماً وثائقياً.

وجد أصيل نفسه في ميدان الاستقصاء، ليتحول إلى العمل مع شبكة "أريج" للصحافة الاستقصائية العربية عام 2015، فتلقى العديد من التدريبات ذات المستوى المتقدم مع الشبكة، يقول: «إن العمل مع شبكة أريج كان من أكثر التجارب التي جلبت لي الفائدة على المستوى المهني، حيث وصلت إلى قناعة بأن العمل الاستقصائي هو الأكثر مهنية، وهو ما يحتاجه الصحفي الطموح".

الصحفي عبسي سميسم - مدير مكتب سوريا في صحيفة العربي الجديد.

أنتج أصيل أكثر من سبعة تحقيقات تلفزيونية ذات قيمة عالية وجودة صحفية ومهنية كبيرة، ومن بينها تحقيقات عابرة للحدود بثت في قنوات عديدة ومنها DW العربية. وفي عام 2017، حصد المركز الثاني عن تحقيق «أسياد وعبيد» ضمن مشاركته في مسابقة "سمير قصير" الدولية لحرية الصحافة والإعلام، الذي تم إنتاجه بالتعاون مع شبكة "أريج" وبالشراكة مع الصحفي اليمني أحمد الواسعي.

وحول أهم النقاط التي يمكن مراعاتها للصحفيين العرب الذين يعملون في مناطق تشهد نزاعاً، يقول أصيل: «الصحفي في مناطق النزاع دائماً ما يكون الضحية، فأولاً هو ضحية نفسه إن قرر أن يكون جزءاً من أطراف الصراع بحكم أنه ناقل للحقيقة ولا بد أن يتحلى بالحيادية، لذا يجب ألا يُقادَ إلى الضغوط والإغراءات من أي طرف كان»، مؤكداً «أن أطراف النزاع تحاول أن تستقطب الصحفيين إلى طرفها ليكونوا مدافعين عنها في ميدان الإعلام، ومتى ما انقاد الصحفي لذلك فإنه يكون ضحية نفسه". ويضيف أن على الصحفي "أن يعمل حسب القواعد العامة للسلامة المهنية، وأن يكون قادراً على اتخاذ القرار الجيد، لأن المجازفة في مناطق الصراع لا تصنع سبقا صحفيا وإنما تصنع شهيدا صحفيا".

ويتابع حديثه: نسعى دائماً لإظهار الحقيقة، فقد عملت خلال تحقيق "إغاثة سوداء" على إثبات التلاعب الحاصل في المساعدات الإنسانية المقدمة لليمن من المنظمات المانحة، بينما كانت الحكومة تنكر ذلك، واستطعت أن أثبت ذلك في التحقيق.

ويعطي أصيل مثالاً آخراً حول تحقيق «أسياد وعبيد» حيث يقول: «استطعنا أن نثبت أن هناك شرائح عديدة في اليمن تتعرض للتمييز والحرمان من العمل بسبب نظرة المجتمع لها، وكانت نتيجة التحقيق عظيمة، حيث تم تعيين أحد الأشخاص الذين ظهروا في التحقيق ضمن مركز تعليمي مهم حُرم منه بسبب نظرة المجتمع له". ويضيف: "في الحقيقة أنا وأي صحفي آخر يشعر بالنشوة عندما يتحقق الهدف من أي عمل، ويُنصَف من ظلم ويُعطى حقه من حرم؛ بسبب عمل صحفي يبذل فيه القليل من الجهد".

من السياحة إلى الصحافة

من مرافق سياحي إلى صحفي محترف يعمل في مجال الصحافة الاستقصائية، هكذا

بدأ الليبي معتز علي الحاصل على شهادة في الأدب الإنجليزي عام 2001، والذي لم يتمكن من العمل في اختصاصه بالتعليم والترجمة، فانتقل عام 2002 إلى العمل في شركة سياحية داخل ليبيا.

وخلال حديثنا معه عن البدايات، قال معتز: "الشركة السياحية التي عملت معها كانت من الشركات الرائدة، فاكتسبت خبرة في مجال التسويق، وفي عام 2005 أسست شركة خاصة بمشاركة إحدى الشركات السياحية الكبيرة في ليبيا»، ليكون التسويق هو الباب الذي ولج منه إلى عالم الصحافة، حيث كتب العديد من المقالات المختصة بالقسم السياحي، ونشرها على الموقع الإلكتروني الخاص بشركته.

لكن مع اندلاع الثورة في ليبيا عام 2011 وانهيار الوضع الأمني، دُمّر حينها النشاط السياحي في البلد، الأمر الذي تأثر به الشاب الليبي وبدأ يفكر في العودة من جديد إلى الكتابة، وسرعان ما تحولت الهواية إلى احتراف.

في بداية الأمر، راسل عدة صحف ومجلات من بينها صحيفة إلكترونية ناطقة بالإنجليزية ومهتمة بالشأن الليبي «ليبيا هيرالد»، وفي عام 2013 بدأ العمل بشكل رسمي في الصحيفة لمدة أربع سنوات متواصلة، كتب خلالها مئات الأخبار والتقارير الصحفية. خلال المهام التي شغلها معتز، بدأ يفكر في تطوير مهاراته أكثر وهذا ما ساعده ليجتاز حدود ليبيا ويعمل مع عدة مجلات وصحف مثل «دي. سي" الألمانية وموقع «أويل برايس" الأميركي المهتم بالنفط. ولم يكتف بهذا القدر من تطوير مهاراته، بل انتقل بعد اكتسابه خبرة في إعداد الأخبار والتقارير والتحقيقات الميدانية إلى مضمار التحقيقات الاستقصائية، ليؤسس بالتعاون مع زملاء ليبيين مهتمين بالصحافة الاستقصائية منظمة مجتمع مدني سمّوها «المؤسسة الليبية للصحافة الاستقصائية»، ومن خلالها بدأ معتز وزملاؤه التواصل مع المؤسسات العربية الأخرى لتطوير مهاراتهم في ذات المجال.

الشجاعة مفتاح العمل الصحفي

مسؤول الملف السوري في موقع "العربي الجديد" الصحفي السوري عبسي سميسم اعتبر أن سبب استخدام المؤسسات الكبرى والوكالات للناشطين الصحفيين أو الهواة عوضاً عن الصحفيين الحقيقيين يعودُ إلى أن الناشطين أشجع من الصحفيين الحقيقيين، كما أن المؤسسة الكبرى عندما تتعامل مع صحفي محلي فهذا الشيء يوفر عليها أعباء مادية كبيرة، إذ أمام المؤسسة خيارُ من اثنين: إما أن ترسل صحفيا أجنبيا إلى بلد النزاع «سوريا مثالاً» كمراسل في منطقة حرب، وهذا يكلفها تكاليف ضخمة جدا، بالإضافة إلى المخاطر الكبيرة لدخول الصحفيين إلى بلدان تشهد اضطرابات، وإما أن تعتمد على صحفيين محليين. وهنا يقول: "بالنسبة للمفاضلة بين الصحفي والهاوي، فالهاوي يقبل بأي شرط تضعه المؤسسة الإعلامية، إذ هناك مؤسسات لا تضطر لأن تلتزم بأي شيء مع الهاوي".

اعتمد الصحفي عبسي سميسم في عمله داخل سوريا على جزء من الناشطين وحاول عبر مؤسسته العمل على تطويرهم بالدورات التدريبية، ورأى أن هناك جزءا كبيرا منهم لا يمتلكون أدوات المهنة، وهناك قسم منهم استطاع أن يثبت نفسه كصحفي حقيقي محترف بعد خضوعه لأدوات التدريب وعمله بشكل عملي على الأرض.

فيما يتعلق باختيار المؤسسات الكبيرة والدولية للصحفيين الهواة بدلاً عن المحترفين، يرى سميسم أن «هناك وسائل إعلام كبيرة اعتمدت على الناشطين والهواة واستطاعت انتقاء الأكثر مهنية منهم، ولكن هذا الموضوع أثر على مصداقية هذه الوسائل التي عملت في بلدان النزاع وبلدان الربيع العربي، فهناك كثير من الصحفيين الهواة -رغم امتلاكهم لأدوات مهنية- هم بالنتيجة ملتزمون بثوراتهم أكثر من الصحفيين، فلا يستطيعون الوصول إلى الموضوعية، وهناك مبالغة منهم ظناً منهم أنهم يخدمون القضية التي خرجوا من أجلها، فالناشط يعتبر نفسه ثائرا وكانت هناك صعوبة في أن يصبح الصحفي الهاوي موضوعياً كالصحفي المحترف».

في ختام حديثه يؤكد سميسم أنه رغم وجود عدد هائل من الشباب الذين عملوا كناشطين، وعدد كبير منهم لم ينجح في إكمال المشوار، فإنَّ الثورات أنتجت عدداً كبيراً من الصحفيين الحقيقيين الذين استطاعوا تحقيق نجاحات عالمية وحصلوا على جوائز كبيرة على مستوى المهنة.

الحرب الليبية لم تقسم الأوطان فقط، بل غيرت مصير بعض المواطنين الذين تحولوا لصحفيين. تصوير: عصام الفيتويري - رويترز.

المواطن الصحفي والصحفي المواطن

عميد شحادة

بنطلون الشهيدة، ومطعم الدجاج الفاسد اللذيذ، وأرجو من المحرر ألا يشطب هذين السطرين لأنني كتبتهما بروح المواطن الصحفي الذي يقول ما يشاء كيفما شاء عما يشاء، ولن يلومني أحد لأنني أولا وآخرا لست صحفيا، أو بالأحرى، صرت أعرف متى أدعي أنني صحفي بدليل النشر، ومتى أُنكر ذلك بدليل وسيلة النشر.

أما بروح الصحفي فأنا الآن محتار ومتخبط، خائف ومتردد، شاكّ في كل شيء، لأنني مُقبل الآن على كتابة مقال عن صحافة المواطن، وتلك الصفات تصيبني عادة عندما أفتح صفحة جديدة لكتابة أي مادة صحفية. لكن هذا المقال بالذات يوترني أكثر، لأنني بالإضافة إلى فتح صفحة جديدة للكتابة، مضطر أيضاً لفتح صفحات قديمة طويتها منذ زمن بعيد، فأنا أعتبر نفسي الابن العاق لصحافة المواطن بشكلها الحالي: منها بدأت وعليها انقلبت، وانقلابي ذاك كلفني ثمنا باهظاً في وقت الكتابة وجهد البحث والتدقيق، وأكسبني أشياء أخرى لا تُقدر بثمن.

لو بقيت متمسكاً بما وصلت إليه صحافة المواطن من استسهال لكتابة مادة صحفية وسرعة إنجازها، لما اضطررت لحذف افتتاحية المقال ثلاث مرات، ولا كنت مجبراً على مراجعة 15 مادة كُتبت عن هذا المصطلح الجديد نسبياً في مجتمع الصحافة، ولن أكون ملزماً بفتح خطوط الهاتف مع زملاء صحفيين لهم وزنهم المهني للتأكد من دقة معلومة سمعتها منهم يوما ما. لو لم أنقلب على صفات المواطن الصحفي لما قلبت البيت رأساً على عقب بحثاً عن الدفاتر العتيقة التي دونت فيها دورات تدريبية حول صحافة المواطن التي تعلمتها بعد مضي شهور على تخرجي من الجامعة.. وجدت الدفاتر في مخزن صغير نضع فيه الأشياء التي لم نعد نستخدمها ولكنها قد تلزمنا يوماً ما، كالأواني

محتج فلسطيني يأخذ صورة سيلفي خلال مواجهات مع القوات الإسرائيلية بالقرب من مستوطنة قدوم، قرب نابلس. تصوير: محمد توركمان - رويترز.

محتج فلسطيني يأخذ صورة سيلفي خلال مواجهات مع القوات الإسرائيلية بالقرب من مستوطنة قدوم، قرب نابلس. تصوير: محمد توركمان - رويترز.

المخدوشة التي نعيد تلوينها ونحولها إلى أصص لزراعة النعنع في البيت. وهذه الاستفادة من الشيء الذي لم يعد صالحاً للغرض الذي صُنع من أجله، يسميها أصحاب المصطلحات المختصرة: إعادة تدوير.

قبل ثماني سنوات، كنت واحداً من ثمانين تلميذاً يشقّون طريقهم إلى ما فهمنا أنه مستقبل الصحافة، تعلمنا أن نكون مواطنين صحفيين، والمواطن الصحفي يعمل بشكل منفرد ويختار هو لوحده ما يريد قوله، وبناء على هذا التصور تدربنا على الانفراد بالمادة الصحفية: تعلمنا التصوير الفوتوغرافي والفيديو، والكتابة للإذاعة والتلفزيون والمواقع الإلكترونية، والتحرير، والمونتاج الإذاعي والتلفزيوني، وفن الإلقاء، وفتحنا حسابات في فيسبوك، وتويتر، ويوتيوب، ومواقع أخرى كثيرة نسيتها لأنني لم أستخدمها قط.

وفي أول اختبار حقيقي للعمل في الصحافة، وجدت في وكالة الأنباء الفلسطينية (وفا) -وهي مؤسسة صحفية تقليدية أنشئت عام 1972- فرصة لإعادة تدوير ما تعلمته في دورات مكثفة امتدت لشهور عن صحافة المواطن: استخدمت صفة التفرد للمواطن الصحفي الجديد الذي يختار هو الموضوع الذي يراه مناسباً، ويُصور ويكتب ويُذيع بمفرده، لكنني نشرت في وسيلة إعلام تقليدية.

هذا التصادم بين الجديد والقديم كان تجربة مفيدة وربما نادرة، أقول نادرة لأنني خارج دائرة التغطية الإلزامية العاجلة لما يحدث في المجتمع، بمعنى أنني حُر في اختيار المواضيع التي سأغطيها، تماما مثل المواطن الصحفي الذي لا يطلب منه أحد تغطية حدث بعينه، بل ينقل هو ما يراه مناسباً. ولكن بما أنني صحفي وأعمل في مؤسسة صحفية، فعندما أختار فكرة ما لتقديمها إلى الجمهور، أضع أمام عيني مهارات الصحفي الحقيقي وأخلاقيات العمل الصحفي ومبادئه، وأبحث وأدقق وأتأكد. اكتشفت من خلال هذه التجربة أن الصحافة حقل تجارب دائم، وكل شيء قابل لإعادة النظر والتغيير والتبديل والتراجع، وخلصت إلى استنتاج أعتقد أنه هام: أنا لست مواطناً صحفياً، لكنني صحفي مواطن.

أعرف أن اسمي العربي ليس فيه رنة موسيقية أجنبية مثل اسم الباحثة والمنظرة في الظواهر الإعلامية كليمينسيا رودريغز صاحبة مصطلح «صحافة المواطن»، وأن سعيي للتفريق بين المواطن الصحفي والصحفي المواطن لن يُؤخذ مأخذ الجد في المجتمع الصحفي العربي التابع، الذي لا يبادر في الغالب بمراجعة أو تطوير ما يصله من أفكار استوردها وقدسها.

هاتف آخر الليل

بحثت في غوغل عن مصطلح «المواطن الصحفي» ووجدت قرابة 327 ألف نتيجة، وبحثت عن مصطلح «الصحفي المواطن» ووجدت نحو 4550 نتيجة، ومن خلال الاطلاع العشوائي على محتوى المواد التي استخدمت مصطلح «الصحفي المواطن» يتبين أن المقصود هو المواطن الصحفي، وأن هناك استخداما واحدا للمصطلحين وكأنهما يشيران إلى المعنى نفسه!

اتصلت بالزميل خالد سليم في وقت متأخر من الليل.. وسليم من أمهر المدققين اللغويين في الصحافة الفلسطينية، ومرجع ضبط اللغة السري لكثير من الصحفيين:

- مرحبا خالد، هناك فرق بين الرجل الكلب والكلب الرجل أليس كذلك؟

- طبعا هناك فرق، ففي «الرجل الكلب" أنت تصف الرجل بأنه كلب، أما في «الكلب الرجل» فأنت تصف الكلب بأنه رجل.

ـ تصبح على خير خالد، متأسف على الإزعاج.

لغوياً: المواطن الصحفي يعني أن تصف المواطن بأنه صحفي، **وعملياً:** أصل المصطلح جاء من دور المواطن في نقل قصة أو خبر ما لجمهوره في وسائل التواصل الاجتماعي، وهذا الدور اعتبره منظرو الإعلام شكلاً من أشكال الصحافة والنشر، ولأن لاعب هذا الدور ليس صحفياً بالأساس، سمي مواطنا صحفيا دفعة واحدة. **أما الصحفي المواطن فيعني لغوياً:** أن تصف الصحفي بأنه مواطن، ويمكننا القول إن أصل المصطلح عملياً أخذناه من فكرة وجود صحفيين حقيقيين يشبهون المواطن الصحفي في شكل العمل، لكنهم يختلفون عنه في المضمون.

أعتقد أن "الصحفي المواطن" هو المصطلح المعاكس تماما في جوهره لمصطلح "المواطن الصحفي".. ربما هذا هو الاسم المناسب للصحفي الشامل، والمنفرد، والحر في اختياراته لما سينشره في وسائل إعلام تقليدية تحافظ على المبادئ النبيلة لمهنة الصحافة، والذي ينظر للأحداث بعين المواطن وعين الصحفي على حد سواء. قبل وفاته حاول الصحفي الدنماركي الشهير دان لارسن أن يصنع مشروعه الخاص في الصحفي الشامل الذي سيحل محل وكالات الأنباء في إعداد القصص الصحفية ونشرها. لارسن واحد من أكثر الصحفيين تجوالاً في العالم، يعرّفنا عليه صديقه جميل ضبابات قائلاً:

"تخرَّج من مدرسة الصحافة في جامعة كولومبيا-نيويورك في سبعينيات القرن الماضي، وخلال أربعة عقود خرَّج الكثير من الصحفيين في الحياة، وغطى الأخبار في كل بقاع العالم: من غابات الأمازون ومجاهل إفريقيا إلى خربة مكحول في الأغوار الفلسطينية.. صحفي قضى حياته يطور من هذه المهنة ليس في الدنمارك وحسب، وإنما في بقاع العالم".

مشروع لارسن يشبه كثيراً عمل المواطن الصحفي ولكن باحتراف وبشكل مقلوب، فبدلاً من أن يكون المواطن صحفياً، على الصحفي أن يكون مواطناً.. أعتقد أن روحه كان بداخلها فكرة «الصحفي المواطن» الذي يسير على قدميه ويلتقط القصص التي يراها مناسبة ويغطيها على مهله بطريقة صحفية احترافية، وينشر لوحده وكأنه وكالة أنباء كاملة. سألت الصحفي جميل ضبابات عن مصير مشروع صديقه دان لارسن، فقال: «لا أعرف إن مات المشروع بموت صاحبه».

نجومٌ بلا سماء

أعتقد أن الطريقة الوحيدة لمواجهة خطر صحافة المواطن على الصحافة الاحترافية ليست في شن حرب انتقادية على هذا الشكل الجديد، إنما ينبغي على الصحفيين

متظاهر فلسطيني وأحد جنود الاحتلال الإسرائيلي يتواجهان بتصوير بعضهما بالهاتف المحمول، خلال احتجاجات الفلسطينيين ضد المستوطنات اليهودية في وادي الأردن، بالقرب من مدينة أريحا بفلسطين. تصوير: محمد توركمان - رويترز.

اختطاف أدوات صحافة المواطن وتطبيق فكرتها باحتراف، فكل صحفي مواطن في الأساس، لكن ليس كل مواطن صحفياً. وهذه المواجهة لن تنجح إلا إذا حررت وسائل الإعلام صحفييها من قيود السمع والطاعة، وأطلقتهم ليفكروا هم ويختاروا هم ما يجب تقديمه للجمهور، ففي نهاية المطاف لا يفلّ المواطن الصحفي إلا الصحفي المواطن.

تعبت وسائل الإعلام التقليدية وهي تركض وراء حلول لضياعها في زمن المواطن الصحفي، لكنها كانت تركض وراء جزئية واحدة وربما تافهة وهي: السرعة في النشر. لم تر وسائل الإعلام العربية في ظاهرة صحافة المواطن سوى جزئية السرعة، فراحت تسابق المواطنين الصحفيين في النشر.

ملعب السرعة محسوم لصالح المواطنين الصحفيين ولا حل له، وعلى وسائل الإعلام أن تلعب بعيداً عن هذه الجزئية، عليها مثلاً أن تلعب في ساحات المناطق المهمشة والناس العاديين المهمشين وتنقل همومهم التي كانت رأس مال نجاح المواطنين الصحفيين أو الناشطين الإلكترونيين، وهي التسمية الأدق لناشري المعلومات في وسائل التواصل.

خربت صحافة المواطن عندما صنعت نجوماً، هؤلاء النجوم صاروا محط أنظار مواطنين صحفيين أقل حظاً في عدد المتابعين، والمواطنون الصحفيون المغمورون صاروا يرفدون النجوم بالأخبار والصور والفيديوهات والوثائق، وشيئاً فشيئاً صار النجوم محط أنظار تُجار السياسة والمال، وتمت السيطرة عليهم مثلهم مثل أي وسيلة إعلام مملوكة في الخفاء، وبدلاً من الدور المنشود منهم في المجتمع لعب النجوم أدواراً عكسية في أغلب الأحيان.

مثلا: كشف صحفي محترف أن أحد المطاعم في فلسطين يبيع دجاجاً فاسداً للناس، وبعد الفضيحة استعان صاحب المطعم ببعض نجوم صحافة المواطن، أطعمهم بالمجان فتصوروا سيلفي ونشروا: «دجاج لذيذ في مطعم كذا».

ومثلا: نقلت وسائل إعلام معتبرة عن صفحة نجم من نجوم صحافة المواطن؛ صورة فتاة ملقاة على الأرض، وكان النجم قد أخفى قدميها بالتغبيش الفوتوشوبي قبل نشر صورتها، فكتبت وسائل الإعلام خبراً يفيد بأن جنود الاحتلال الإسرائيلي أطلقوا النار على فتاة وأصابوها في قدميها، ظنا منهم أن النجم الشهير غبّش مكان الإصابة (القدمين) حفاظا على مشاعر المشاهدين، ليتبين فيما بعد أن الرصاصة اخترقت رأسها واستشهدت على الفور، لكن النجم قرر تغبيش القدمين لأنه لم يستسغ أن تكون شهيدة وتلبس "بنطلونًا".

ناشطة فلسطينية تلتقط صورة للقوات الإسرائيلية خلال احتجاج أسبوعي ضد المستوطنات اليهودية، في قرية النبي صالح بالضفة الغربية. تصوير: محمد توركمان - رويترز.

خمسة أسئلة عن المواطن الصحفي على طاولة الاتحاد الدولي للصحفيين

حوار: الدوحة- عبد الله مكسور

منير زعرور خلال توقيع اتفاقية مشتركة مع تلفزيون وطن في فلسطين، إلى جانب ناصر أبو بكر، نقيب الصحفيين الفلسطينيين.

لا تزال قضية الاعتراف بالمواطن الصحفي تتردد في أروقة المنظمات الدولية، باعتبارها حالة طارئة على عالم الصحافة الاحترافية القائمة على حدود واضحة، فهذا الوصف لا يقتصر على الشخص الذي يسعى للتعبير عن نفسه، بل يتسع ليشمل عنواناً واسعاً هو «المهن الإعلامية الجديدة» مثل معدِّلي المحتوى، ومحرري مواقع التواصل الاجتماعي، والمصورين العاملين في هذه الشبكات.

لنقاش هذا الملف التقَت مجلة "الصحافة" في العاصمة القطرية الدوحة الأستاذ منير زعرور، مدير البرامج التدريبية ومنسق العالم العربي والشرق الأوسط في الاتحاد الدولي للصحفيين، الذي يتخذ من العاصمة البلجيكية بروكسل مقراً له، وينضوي تحت مظلته أكثر من 60 ألف صحفي منتشرين في 131 دولة حول العالم.

أولا- ما موقف الاتحاد الدولي للصحفيين من الصحفي المواطن؟

يرى ضيفنا أن هذا الموضوع غير محسوم فيه داخل الاتحاد الدولي للصحفيين، فهناك نقابات صحفية مختلفة لها مواقف متنوعة من قضية المواطن الصحفي، وبعضها تمنح عضويات مشاركة أو عضويات فخرية للمواطنين الصحفيين الناشطين في إنتاج مدونات أو محتويات صحفية.. طبعاً هذا اعتراف نقابي وطني بأهمية الدور الذي لعبه المواطن الصحفي، لكن هذا يحدث غالباً في الدول المستقرة.

ويتابع: المشكلة في العالم العربي أن مهنة الصحافة لا تزال هشة، وهناك خلط كبير بين الصحفي والعمل الصحفي وبين حرية التعبير وقدرة المواطنين على التعبير عن أنفسهم؛ المُعبَّر عنها من خلال المواطن الصحفي بكل أدواته، سواء عبر مواقع التواصل الاجتماعي أو مواقع التدوين. هذا الأمر خلق تشويشاً كبيراً في المنطقة، ولغاية هذه اللحظة يعتبر الاتحاد أن هذه الضبابية وعدم الوضوح يشكلان خطراً على الصحافة المهنية. لكن في النهاية، لا يخلط الاتحاد بين الصحفي والمواطن الصحفي لأن الصحافة بالنسبة له مهنة، والصحفي عنده هو من يتخذ من الصحافة مهنة له ويتقاضى عليها أجراً، فالفرق واضح بين الصحفي وبين المواطن الصحفي الذي يساهم في التعبير عن رأيه.

يتابع ضيفنا أنَّ الاتحاد يدرك في ذات الوقت أننا دخلنا عصراً يحتوي على رغبة من الجمهور في التعبير عن نفسه إلى جانب التعامل مع المحتويات الصحفية التي ينتجها المواطنون الصحفيون. ولا بد من أخذ هذا بعين الاعتبار، فالمؤسسات الصحفية التي تتجاهل هذه الحقيقة قد تكون في طريقها إلى الانحدار بصورة غير جاذبة للجمهور، وبالتالي فإن الجميع مضطر للتعامل مع هذه الإنتاجات لأنها في ذات الوقت تشكِّل فرصة لاكتشاف قدرة الصحافة على التعبير عن رغبات وطموحات واحتياجات الجمهور، وفرصة أكبر لإدماج المواطنين وما يتلقونه ويحصلون عليه من معلومات في عملية الإنتاج الصحفي.

يؤكد منسق العالم العربي والشرق الأوسط أن الاتحاد الدولي للصحفيين قدّم تقارير عديدة حول النماذج الجديدة في الإنتاج الصحفي باستخدام المواطنين، كما أن هناك مؤسسات صحفية عريقة تستخدم ما يمكن تسميته «صحافة الحشود» سواء لمراجعة ملفات صحفية على مستوى هائل، أو لإنتاج تقارير صحفية وطنية في قضايا معينة، وهذا موجود في مؤسسات عريقة مثل «نيويورك تايمز»، و"واشنطن بوست"، و"الغارديان" ، فهذه المؤسسات لديها قسم خاص اسمه «صحافة الحشود»، ودوره هو استغلال رغبة الناس واستعدادهم للمشاركة مع قضايا متنوعة بهدف إنتاج محتويات صحفية.

لكن الاتحاد -يتابع ضيفنا- يرفض الخلط في هذه المسألة، كأن نقول عن المواطن الصحفي إنه صحفي.

ثانيا- هل يبذل الاتحاد الدولي للصحفيين أي جهود أو مساع لتطوير حالة المواطن الصحفي، ومساعدة النقابات الوطنية على دمج المواطنين الصحفيين؟

نتحدث هنا عن بلدان مستقرة كالمغرب أو مصر وتونس وغيرها.

يقول ضيفنا إن الاتحاد لا يملك تعريفا واضحا للمواطن الصحفي، والتمييز لديه قائم على اشتراطات خاصة لمن يستحق العضوية النقابية في منظمات صحفية وطنية، وهذا أيضاً خاضع بالضرورة لتصورات النقابات الوطنية، بمعنى أن شروط العضوية في الأردن غير شروط العضوية في مصر وغيرها في تونس أو المغرب أو تركيا، فالتعامل مع المواطنين الصحفيين والمدونين وكل ما يندرج في هذا الإطار يقع على عاتق النقابات الوطنية، ومن جهتنا نحاول أن نفتح حواراً مع هذه النقابات في المنطقة العربية وكل العالم حول تعريف المهن الإعلامية الجديدة، بمعنى أن هناك مدونين هم اليوم صحفيون يتلقون أجراً على التدوين، وبالتالي في نهاية المطاف هو صحفي، لكن هم لغاية اللحظة في المنطقة العربية غير معترف بهم كصحفيين ولا توجد نقابة تقبلهم، رغم أنَّ هؤلاء ينظرون لذاتهم ويقدمون أنفسهم على أنهم صحفيون.. هنا لا بد من الحديث عن الاجتماع الإقليمي الخاص بالاتحاد الدولي للصحفيين المزمع عقده الصيف المقبل، والذي سيتعامل مع مسألتين: الأولى الصحفيون الشباب الذين يشتغلون في الإعلام الرقمي واحتياجاتهم، والثانية هي كيفية التعامل مع العاملين في المهن الإعلامية الجديدة. فبالنسبة للاتحاد فإن المستقبل يسير نحو هذا الاتجاه، وإذا أهمِلت هاتان المسألتان ستجد الصحافة نفسها معزولة مع تقدُّم الزمان.

ثالثاً- هناك من يرى أن المنظمات الدولية تحمل في خطابها أو تعاملها حالة استعلاء على المواطن الصحفي؟

ينفي منير زعرور أي حالة استعلاء على النشاط الذي يقدمه المواطنون الصحفيون، فما يهم الاتحاد هو تعريف المهنة والأدوات التي يتعامل من خلالها الصحفي في إنتاجه الصحفي، فالأمر يتعلق بضمان الأجور بين المستخدِم والمُستخدَم، وهنا يشير ضيفنا إلى الملفات التي تابعها الاتحاد وتخص قضايا لصحفيين مواطنين.

رابعاً- كيف يرى الاتحاد مستقبل المواطن الصحفي؟

يرى ضيفنا أن مستقبل هذا الواقع لا يتعلق باستمرار الوضع الحالي، وإنما يتعلق بالإنتاج الذي يقدمه هؤلاء الناشطون، فالاعتماد على المحتوى المجاني سيظل خياراً متاحاً أمام المؤسسات الإعلامية. كما يعتبر منير زعرور أن هذه المرحلة مشوشة جداً، فالقلق والخوف الموجود عند الصحفيين المحترفين على مهنتهم مشروع ويجب عدم الاستهانة به مطلقاً، فهذا الخوف مدفوع بالتحولات التقنية والاقتصادية في قطاع الإعلام، لكن أيضاً يجب ألا يُغفَل الدور الذي يلعبه المواطنون الصحفيون في هذا الاتجاه.

خامساً- مِن مهام الاتحاد الدولي واهتماماته، الدفاع عن الصحفيين والمطالبة بهم أثناء الاعتقال أو الاختطاف ومتابعة ملفاتهم في هذا الإطار، حدثنا عن دور الاتحاد في هذا الاتجاه؟

يؤكد ضيفنا أن الاتحاد يعود في هذه المسائل إلى التنسيب النقابي فيما يتعلق بالقضايا الاجتماعية التي تدور حول الخلافات مع أصحاب المؤسسات الإعلامية، أما في حالة الاختطاف أو الاعتقال فإن الفعل التلقائي هو الدفاع عن الصحفيين. وفي ما يخص المواطنين الصحفيين فإن المسألة هنا تتعلق بالموقف المبدئي من حرية التعبير، وهؤلاء يدخلون في هذا الباب. فالمسألة هنا تخضع للسؤال التالي: هل نشر هذا المواطن الصحفي مواد ضمن اعتبارات الاتحاد الدولي للصحفيين؟ بمعنى أنه ما دام هناك أجر مدفوع على هذه المادة، فإنَّ هذه النقطة تمكِّن الاتحاد من

الدفاع أو الدخول في عملية متابعة الملف الخاص بالمواطن الصحفي.

وهنا يتوسع ضيفنا في الحديث عن صعوبة المتابعة غالباً نظراً لقلة الموارد البشرية التي تعمل في هذا الإطار، لكنه يشير إلى إحدى أكبر الحملات التي قادها الاتحاد الدولي للصحفيين عقب اغتيال المواطنة الصحفية المدوِّنة المالطية «دافني كروانا غاليتيسيا».

خاتمة

ويختم منير زعرور حديثه لمجلة "الصحافة" بالقول: إن الأهمية الرمزية لمسألة وقضية المواطن الصحفي تتعلق بالدرجة الأولى بالتحول المفهومي في دور ناقل المعلومة، فأبعاد التعامل مع قضايا وحالات المواطن الصحفي لا تقتصر فقط على تجارب محددة، بل هي أعمق من ذلك بكثير. واليوم نشهد انفتاحا هائلا في وسائل الاتصال سواء عبر الشبكات الاجتماعية أو التكنولوجية، وهذه الشبكات تدير -بشكل منهجي- حربا مفتوحة على العمل الصحفي المحترف، يصفها ضيفنا بالعملية الممنهجة، فهناك مئات من المؤسسات التي تديرها شركات متنوعة تضخ محتوى رقميا واسع الانتشار، وهذا النوع من النشاط أدى بشكل مباشر أو غير مباشر إلى إلغاء مئات الوظائف لصحفيين حول العالم، وفي ذات الوقت فإن هذه المعادلة غير خاضعة على الدوام للقوانين التي يخضع لها الصحفيون المحترفون بطبيعة الحال.

منير زعرور، مدير البرامج ومنسق منظمة الشرق الأوسط والعالم العربي في الاتحاد الدولي للصحفيين.

نظرة على صحافة المواطن في السودان

مصطفى أحمد الشيخ

لا بد من الإقرار أن الثمن غال ومخاطر مهنة الصحافة كثيرة، فأن تكون صحفياً ليست جريمة، لكن كيف لك أن تكون مواطناً في أفريقيا وصحفياً في عالمك الثالث وبلدك؟!

تحول المشهد الإعلامي في أفريقيا بسرعة إلى السماح بمزيد من مشاركة المواطنين في الصحافة، وهذا يعود إلى النمو السريع في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وانتشار الإنترنت، وتزايد استخدام الهواتف المحمولة في معظم الدول الأفريقية. ولكن السياسات التي تنتهجها السلطات الحاكمة في تلك البلدان ما زالت تكرس النمط الدكتاتوري وتشدد قبضة السلطة التي تكذب الشواهد وتعتبرها تغييراً يضر بمصالح أفرادها وهي التي تعتبر المواطن من آخر اهتماماتها.

لكن مع ذلك، تنخرط الصحافة بسرعة في المشاركة الديمقراطية، حيث أصبح لدى المواطن اليوم القدرة على تغطية الأخبار أو التعبير عن وجهة نظره بشأن مجتمعه، وأصبحت الأخبار «من المواطن، وإلى المواطن، وعن المواطن». نتذكر هنا ما قاله فاكسون باندا في تقرير نشر عبر شبكة الصحفيين الدوليين: «هناك العديد من المشاكل المرتبطة بصحافة المواطن، أبرزها السؤال حول من ذلك الذي يجيز هذا النوع من الصحافة؟ وكيف يمكن مساءلة المواطنين الصحفيين؟».

المناخ المناسب ازدهرت صحافة المواطن في السودان بصورة مطّردة مع انتشار أجهزة الهاتف المحمول والزيادة المستمرة لاستخدام وسائل التواصل الاجتماعي، وظهر ذلك جلياً في الاحتجاجات الشعبية التي شهدتها مدن عدة في البلاد في سبتمبر/أيلول 2013 رفضاً لرفع الدعم عن الوقود، والتي تحولت من ثمّ إلى التنديد بسياسات الحكومة والدعوة لإسقاطها.. شجع هذا المناخ عدداً من النشطاء لنشر الأخبار والصور والتسجيلات المصورة للمظاهرات عبر صفحاتهم الشخصية، ثم ما لبث الأمر أن تطوّر إلى تشكيل عدد من المنصات المتخصصة في نشر أخبار وتطورات الاحتجاجات.

وقد مثّلت المواد المنشورة في هذه المنصات مصدراً للأخبار والصور بالنسبة لكثير من وسائل الإعلام العالمية، كما حظيت بمتابعة آلاف السودانيين، وبدا واضحاً أن الفئة الأكبر من المتابعين أو الفاعلين في تلك المنصات هم الشباب. وقد ساعد ذلك كثيرين كي يصبحوا نجوماً في المجتمع بفضل نشاطهم الكبير في نشر الأخبار خلال تلك الفترة التي أفل فيها نجم وسائل الإعلام التقليدية الرسمية.

لاحقا انتبه عدد من الصحف لهذا الحراك، وهو أحد الأسباب التي دفعتها لفتح قنوات اتصال مع قرائها مستفيدة من الوسائط الحديثة، وذلك لإرسال الأخبار والقصص من مناطقهم التي لا تصلها وسائل الإعلام، وإرفاقها بالصور ليتحولوا بذلك إلى صحفيين. على ذات الصعيد يمكن ملاحظة رواج الصحف التي اتبعت هذه الطريقة، فللتأكد من الأخبار المرسلة يتم الاتصال بأكثر من مصدر من ذات المنطقة وبعد ذلك يتم نشره، وفضلاً عن ذلك أتاحت الوسائط الجديدة لعدد من الصحف استطلاع رأي القراء في مختلف القضايا وتلقي إجاباتهم، كصحيفة

تناول المواطنون الصحفيون والناشطون السودانيون مواضيع تتعلق بالأوضاع السيئة التي يعاني منها سكان المناطق النائية بعيدا عن مركز العاصمة، الخرطوم. تصوير: محمد نور الدين عبد الله - رويترز.

«التيار» التي اتبعت هذه الطريقة مستخدمة «الواتساب» لاستقبال آراء ومشاركات الجمهور.

في أواخر عام 2016 وعقب دعوات عديدة انتشرت بكثافة على منصات التواصل الاجتماعي للدخول في عصيان مدني تنديداً بسياسات الحكومة، عادت صحافة المواطن لتشكل علامة فارقة في تلك الفترة. وقد تزامنت تلك الدعوات مع إطلاق موقع فيسبوك لخدمة البث الحي التي استخدمها عدد كبير من الناشطين في مناطق مختلفة داخل العاصمة لإظهار حجم الاستجابة لتلك الدعوات.. حدث ذلك في وقت يصعب على وسائل الإعلام التقليدية تغطية مناطق واسعة داخل العاصمة الخرطوم، كما حازت خدمة البث الحي على فيسبوك على اهتمام المتابعين عندما خرجت احتجاجات عدة في أحياء العاصمة ومدن سودانية أخرى بداية عام 2018 رفضاً لزيادة أسعار الخبز وموجة الغلاء التي أفرزتها الموازنة الجديدة، لتصبح الفيديوهات التي تم بثها مباشرة عبر هواتف الناشطين مصدراً معتمداً بالنسبة لعدد من وسائل الإعلام العالمية.

يلاحظ أن تجربة الناشطين السودانيين في هذا الحقل لم تتحول إلى منصات رقمية احترافية لنشر الأخبار الموثقة بصورة مستمرة وغير مرتبطة بالاحتجاجات وغيرها، كما حدث في عدد من دول الجوار، كما أن نسبة كبيرة من الفاعلين هم من مناطق ولاية الخرطوم، وأصوات من هم خارج العاصمة بالكاد تُسمع في بلد شاسع مترامي الأطراف كالسودان. وفي ذات الوقت يمكن الإشارة إلى أن القراء والمتابعين وجدوا عبر ما ينشره الصحفيون المواطنون مصدراً هاماً للمعلومات الجديدة بعد تطوّر الأزمة، خاصة في ظل وضع اقتصادي حرج تشهده وسائل الإعلام التقليدية في السودان. لهذا قرر بعض الشباب كسر قاعدة الرقابة على الإعلام، فنشر بعضهم فيديوهات تحدثوا فيها عن معاناة المواطن السوداني الحقيقية في الصحة والتعليم وانتهاكات حقوق الإنسان، ووجدت هذه التسجيلات إقبالاً كبيراً على مشاهدتها.

إن كانت ممارسة الصحافة صعبة بالنسبة للصحفي المحترف في السودان، فالأمر أسوء في حالة المواطن الصحفي. تصوير/ محمد نور الدين عبد الله - رويترز.

تجربة حية

في حديث مع مسؤول وحدة الدراسات الإفريقية بمركز الجزيرة للدراسات الدكتور سيدي أحمد ولد الأمير، قال: «إن الحكم على الحالة الديمقراطية في أفريقيا حكم صعب يطرح الكثير من الإشكالات المعقدة»، وهكذا هي صحافة المواطن في القارة السمراء، تحفها المخاطر وتلاحق الحكومات بعض الناشطين على منصاتها، وسأكتفي هنا بالحديث عن مثال واحد تابعته لصحفي مواطن سوداني استطاع أن يجد لنفسه مكاناً في الساحة الإعلامية السودانية.

الشفيع مصطفى.. مواطن صحفي سوداني تحوَّل من مواطن عادي إلى مراسل صحفي في ولاية القضارف شرقي البلاد. بدأت الحكاية عندما كان الشفيع يرصد الأحداث في قريته الصغيرة ويسافر إلى مركز القرار في حكومة القضارف حيث يعرض قضايا وشكاوى المواطنين عن المياه والصحة والتعليم وحاجات المجتمع.. استمر ناشطاً بهذه الطريقة لفترة من الزمن حتى أصبح مألوفاً لدى مكاتب المسؤولين الذين بدأ بعضهم يمتعض من طريقة تردده عليهم، لكن الشفيع لم يستكن أبداً وهو يحمل هموما كثيرة من قريته والقرى المجاورة.

أخيراً فكّر أن يرسل للصحف أخباراً وقصصاً من أهالي القرية عن احتياجاتهم، ووجدت صحيفة «الرأي العام» مادة جديدة وموضوعاً مختلفاً من مناطق بعيدة كولاية القضارف. وبعد أن وصل صوت المواطن عبر الصحيفة، بدأ المسؤولون يبحثون عن الشفيع بدلاً من بحثه عنهم، لأن الحقيقة بانت على مستوى واسع بفضل جهوده التي ساهمت في انتشار أخبار الولاية، فظلَّ هو المهدِّد لمصداقية القائمين على الأمر من وزراء ومدراء وغيرهم، وانعكس ذلك خدمة لمجتمع كان لا يصل إليه مسؤول ولا حاكم، وبدأت الخدمات تتدفق على السكان، وأصبح الشفيع هو المواطن الصحفي الذي يسجل حضوراً في الأخبار، وصار صحفياً دون أن يتخصص في مهنة الصحافة، فبوابة صحافة المواطن التي قادته إلى الشهرة المحلية جعلَت منه اليوم مراسلاً لعدد من الصحف السودانية.

اعتصام مواطنين سودانيين على قرارات حكومية، كان للمواطنين الصحفيين دور في نقل أحداثها. رويترز.

قائمة هونغ كو للأخبار الموثوقة وتعزيز ثقافة المواطن الصحفي

بيتسي أودونوفان

ترجم هذا المقال بالتعاون مع نيمان ريبورت - جامعة هارفارد

اِسعَ وراء الحقيقة وبلّغ عنها، قلل من الضرر، تحرك باستقلالية، كن على قدر المسؤولية، الإفصاح عن المكان، التحقق من المصادر المتعددة، اللقطات الأصلية غير المعدلة، والتزام الدقة بشكل متواصل.. هذه القواعد البسيطة كفيلة بتوضيح المسار الصحيح للجميع.

في أعقاب المطاردة التي وقعت في مدينة « ووترتاون»، كتب هونغ كو الزميل الزائر بمؤسسة «نيمان» مقالًا على موقع «نيمان ريبورتس» (Neiman Reports) عن تويتر والمصداقية.. قرأته عدة مرات، وقد اشتمل على العديد من النقاط المثيرة والمفيدة، إلا أن فيه أمرًا ناقصًا!

يعمل هونغ على تطوير أداة تسمى «Keepr» لمساعدة الصحفيين على تمييز الغث من السمين على موقع تويتر كي يتسنى لهم الوصول إلى المعلومات، وقد استخدم هذه الأداة أثناء عملية المطاردة لإنشاء قائمة بأكثر مصادر المعلومات ذكراً حول العملية، ثم أجرى تدقيقاً على هذه المصادر ليصل إلى تلك التي يغلب عليها تقديم الأخبار الموثوقة من الموقع نفسه. وكتب عن ذلك «اعتمدت على أربعة عوامل باعتبارها مؤشرات للمصداقية: الإفصاح عن المكان، التحقق من المصادر المتعددة، اللقطات الأصلية غير المعدلة، والتزام الدقة بشكل متواصل». وتمكن عبر استخدام هذه المعايير من تشكيل قائمة بالأشخاص الذين يمكنه متابعتهم.

الصحفي شاهد عيان

يمكن أن نفترض بكل ثقة أن عدد غير الصحفيين الذين نقلوا الأحداث في تفجير ماراثون بوسطن والقريبين من مطاردة ووترتاون كان أكثر من عدد الصحفيين المحترفين، إلا أن 18 من أصل 20 حساباً بموقع تويتر ضمن القائمة التي أسسها هونغ للمصادر الأكثر مصداقية والتي نقلت التغريدات من قلب الحدث؛ كانت لصحفيين متدربين أو طلاب صحافة. وإذا كان موقع تويتر وشبكات التواصل الاجتماعي الأخرى تفي بوعدها لتكون

منصات يسيرة الدخول من أجل صحافة المواطن، فلماذا لم تضم هذه القائمة مزيداً من الأشخاص العاديين من خلفيات غير صحفية؟

لعل جانباً من الإجابة يكمن في الطريقة التي أنشئت بها هذه القائمة، إذ غالبا ما يمتلك الصحفيون الذين يكونون «شهود عيان» على الأحداث الرئيسية عدداً كبيراً من المتابعين على موقع تويتر، وهو ما يمكن أن يدفع بهم ليعتلوا قوائم «Keepr».

لكني أعتقد أيضاً أن الصحفيين المهنيين سيطروا على هذه القائمة لأن جودة التغريدات التي نشروها كانت أفضل بكثير من تغريدات شهود العيان من المواطنين العاديين. لقد تعلّمنا كصحفيين محترفين عدم إقحام انفعالاتنا الشخصية فيما نكتب، وهكذا فإن متابعينا على تويتر يتلقون أقل قدر من التغريدات العديمة الفائدة التي يعبر فيها المغرد عن رعبه أو خوفه من موقف شاهده، وأكبر قدر من التغريدات ذات المعلومات القيّمة والهامة التي يمكن إعادة تغريدها.

ربما يكون الصحفيون الحاضرون في موقع الحدث الرئيسي يتحدثون كشهود عيان، ولكنهم شهود يعملون وفق عدد من الممارسات والقيم المتعلقة بجمع الأخبار، فقد تدربوا على المهارات المحددة التي تجعلهم أكثر فائدة وأهمية خلال أحداث على شاكلة المطاردة، وهي: التحقق من المصدر، والتدقيق في الحقائق، والكتابة، والتصوير الفوتوغرافي وتصوير الفيديو، وتلخيص الأحداث المعقدة بما يتيح عرضها للعامة.. إنها عملية تشبه دمج الأخبار العاجلة بحسابات تويتر التي يمتلكها كثير من غير الصحفيين.

معايير ومهارات

الحل يحتاج أكثر من مجرد إعادة التفكير في طريقة تغطية الأخبار العاجلة، بل يتطلب أيضًا التفكير في كيفية وضعنا للمعايير والمهارات المتعلقة بنقل الأخبار، إضافة إلى أدوات النشر؛ بين يدي المواطن الصحفي. ولهؤلاء الراغبين في أن تسد صحافة المواطن الفجوة التي حدثت في أماكن انسحاب أو اختفاء المنظمات الإعلامية التقليدية، توفر أداة المصداقية التي طورها هونغ إشارة هامة. فإذا كان الهواة يشكلون 10٪ فقط من قائمته لمصادر تويتر «الموثوقة»، فهذا يعني أن صحافة المواطن في وضع صعب.

لقد أمضيت مسيرتي المهنية وأنا أعمل في مجتمعات يكون فيها الصحفيون المهنيون كائنات معرضة للخطر، كما كان لدي اهتمام كبير بدراسة هذه المجتمعات أيضًا، وهي مجتمعات على شاكلة مدينة كليفلاند ومونرو شمال كاليفورنيا، وبوكاتيلو في أيداهو، وبوكاتيلو في نبراسكا. كانت بوسطن وكامبريدج ووترتاون فيما يتعلق بالحضور الإعلامي لنقل التقارير، مجهزة تجهيزاً جيداً لنقل هذه الأحداث. لا ينطبق ذلك على كل مكان، أو حتى في أغلب الأماكن. لنتخيّل معاً هذا السيناريو: « وقع انفجار في مصنع أسمدة وتسبب في مقتل 14 شخصاً

وسائل الإعلام التقليدية تتابع تطورات التفجير الذي استهدف ماراثون بوسطن في مارس/ آذر 2015 في الولايات المتحدة. ربما تحظى الوسائل التقليدية بثقة أكبر أحيانا من الأخبار التي تتناقلها شبكات التواصل الاجتماعي والتي تتعرض للفبركة. تصوير: سكون إيسن – غيتي.

وجرح 200 وتدمير 50 منزلاً على الأقل وتلويث إمدادات المياه». وتخيلوا أن هذا الانفجار حدث في بوسطن، بدلًا من مدينة ويست في تكساس، في نفس الأسبوع الذي وقعت فيه تفجيرات ماراثون بوسطن.. كيف كانت القصة ستسير في اعتقادكم؟

أينما يوجد الناس، توجد أخبار، إلا أنها تمر بدون نقلها وبدون أن يجمع شخص ما الخيوط سويًا ويتحدث إلى الناس ويدقق في الأحاديث التي تنتشر بينهم ويراجع في الأوراق من أجل الوصول إلى الحقائق وتحديد التوجهات والكشف عن القصص الصحفية. وهذا هو السبب في أن تغطية ما حدث في تفجيرات بوسطن مثلاً تدفعني إلى التفكير بالأماكن الأخرى في أميركا التي تكاد لا تنال أي نصيب من الاهتمام الصحفي.

إن هذا لا يتعلق بكيفية تغطيتنا للمآسي الكبيرة فحسب، إذ يشير معهد الصحافة الريفية وقضايا المجتمع إلى أن 16٪ من الأميركيين يعيشون في المناطق الريفية، وهي المناطق التي تتمتع بأقل تغطية من حضور وسائل الإعلام المتصارعة التي يمكن إيجادها في بوسطن. كما تعاني صحافة المناطق الريفية من نفس المشكلات التي تحدق بالرعاية الصحية الريفية، والتي تتلخص في مشاكل من قبيل نقص الخبراء المدربين الذين بوسعهم اتخاذ إجراءات تضمن تفادي وقوع الحوادث والأمراض، ابتداء من فحص مستويات الكوليسترول لدى المواطنين، وصولًا إلى تقصّي حالة مصانع الأسمدة، والحرص على الحدّ من مخاطر حدوث أي أزمة.

تحظى الكوارث بمزيد من الاهتمام، لكن الصحافة الجيدة -مثل الطب الجيد- تكون في أفضل أشكالها عندما تضع يدها على المشكلة في مراحلها الأولى. ويتطلب ذلك الوقت والجهد، والتدريب بكل تأكيد.

التجربة الذاتية

حين دخلت مجال الصحافة لم أكن أملك أي مهارات أو مواهب خاصة. كنت قد حصلت على درجة في الأدب الإنجليزي، ولم يكن لدي معرفة بمعظم المصطلحات المتخصصة التي يستخدمها الصحفيون. لكنني كنت فضولية ولا أقبل الأمور بدون تفحص، وكنت أشعر بالمسؤولية تجاه المجتمع، وأحب معرفة الأشياء على حقيقتها. ليست هناك خلطة سرية تأتي مع أول راتب تحصل عليه من عملك في الصحافة، أو أول درجة علمية فيها. فإذا كنت قادرة على أن أصبح صحفية، فأي شخص قادر على ذلك. وهكذا بدأت أفكر في أن على كل شخص أن يكون كذلك. فالمواد التدريبية في مجال الصحافة متوفرة بسهولة، كما أنها تكون في أغلب الأحوال مجانية أو منخفضة التكلفة، توفرها مؤسسات مثل جامعة «نيوز» التابعة لمعهد بوينتر، والدورات التدريبية التي يقدمها مركز نايت للصحافة. وتضع مدونة الأخلاقيات الخاصة بجمعية الصحفيين المهنيين أربع قواعد بسيطة كفيلة بتوضيح المسار الصحيح للجميع: اسع وراء الحقيقة وبلغ عنها، قلل من الضرر، تحرك باستقلالية، كن على قدر المسؤولية.

أين التحدي؟

يكمن التحدي في معرفة طريقة تعزيز ونشر هذه المبادئ لمجتمع من الناس لا ترتبط أجورهم وسمعتهم المهنية بمصداقيتهم. تتضمن النماذج المفيدة ترخيص المشاعات الإبداعية للورانس ليسيج، التي رفعت الوعي بشأن حقوق الملكية في عالم شبكة الإنترنت المليء بالمخالفات؛ ومقترح كاثي ديفيدسون مؤلفة كتاب (Now You See It)، بإمكانية توزيع منظمات على شاكلة جمعية الصحفيين المهنيين لشارات على الأشخاص اعترافاً بالمهارات التي اكتسبوها بطريقة مشابهة لمنظمات الكشافة ولكن بطريقة رقمية. ربما قد حان الوقت أمامنا لنتعرف على طرق لبيان التدريب الذي تلقيناه جميعاً، محترفين وهواة، لتكون بمثابة إقرار بالمعايير التي نتبعها ونقطة بداية للالتزام بالمصداقية. إنني لا أعرف صحفيين «معتمدين»، وإنما أعرف صحفيين موظفين لدى مؤسسات صحفية، وكما نرى في جميع الأحداث الإخبارية الرئيسية، فإنه ليس هناك التزام على مستوى واحد بالمعايير الصحفية حتى بين الصحفيين المهنيين.

وإذا نظرنا إلى قائمة هونغ وعديد من القوائم الأخرى التي تحتوي على توزيعات مشابهة بين الصحفيين الهواة والمحترفين، يتضح أن الأمر ليس مقصوراً على عدد المتابعين لحساب تويتر، والقرب من الأحداث، أو حتى اللقطات الأصلية غير المعدلة والتصريحات الهامة. إن الأمر يرتبط بشكل وثيق بالمعايير والتدريب، وتقع مسؤولية نشر ذلك على أولئك الذين يهتمون بالصحافة باعتبارها نشاطاً مدنياً، وليست مجرد مجال مهني.

تعتمد العديد من وسائل الإعلام على شبكات التواصل الاجتماعي كمصدر للأخبار العاجلة، لكن يتعين وضع معايير للتحقق من الأخبار القادمة عبر هذه المنصات والتثبت من صحتها - رويترز.

صحفيّو الخليج وشبكات التواصل

سمية اليعقوبي

لا يـزال توصيف وسـائل التواصـل الاجتماعي أو منصات التدوين عبر الشـبكة العنكبوتية بوصفهـا مصـادرَ إخباريـة، تخضـعُ لكثيـر من الطروحـات. نسـتعرض في هـذا التقريـر آراء عينـة مـن الباحثيـن والصحفييـن وطـلاب الإعـلام حـول العلاقـة بيـن الصحافـة وشـبكات التواصـل الاجتماعي فـي منطقة الخليـج العربـي، عبرَ أسـئلة طرحت بشـكل مسـتقل علـى ضيـوف مـن سـلطنة عمـان والبحريـن والكويـت.

«قد تعبِّر شبكات التواصل الاجتماعي أحياناً عن الواقع، ولكنها في أحيان كثيرة تغرق في المثالية المبالغ بها» - رويترز.

يتسع استخدام الصحافة لشبكات التواصل الاجتماعي في الخليج، ويتوافق مع حالة ولوج العالم بأسره لهذه الشبكات. وخلال السنوات القليلة الماضية، أصبح من المعتاد مشاهدة عشرات بل مئات الحسابات على شبكات التواصل الاجتماعي، التي تتصل بصحفيين أو مؤسسات صحفية أو منصات مهنية تمارس العمل الصحفي، ليصبح ذلك كله مؤشراً واضحاً على اتساع استخدام شبكات التواصل في الصحافة بمنطقة الخليج، لدرجةٍ يُعتقَدُ فيها أن عزوف بعض الصحفيين عن استخدام هذه الشبكات أمر بالغ الغرابة في كثير من الحالات.

وبصورة أسرع مما تخيلناه إزاء تأثير الوسائل الجديدة على الأداء الصحفي، استطاعت شبكات التواصل الاجتماعي أن تحدث تغييراً كبيراً وملموساً في الصحافة الخليجية، ليس لأنها مصدر للأخبار والمعلومات والبيانات فحسب، بل لدورها المباشر في التأثير على الخارطة الإعلامية، ومستوى معالجة الأحداث، وتبني الآراء والاتجاهات المؤثرة على السلوك المهني للصحفيين سلباً أو إيجاباً.

في الاستطلاع الآتي طرحت مجلة «الصحافة» أسئلة على صحفيين ومتخصصين وطلاب جامعيين حول طبيعة استخدامهم لشبكات التواصل وتفسيراتهم لبعض الظواهر المتصلة بها.

هل يمكن تقصي حادثة أو الكتابة الصحفية بصورة عامة اليوم دون الولوج إلى شبكات التواصل الاجتماعي؟

مريم البلوشي، طالبةُ علوم الاتصال، وصحفية عُمانية:

«غالباً لا يمكن ذلك، فالكثير من الأحداث المحلية نجد لها محتوى من الصور والتعليقات والمعلومات عبر شبكات التواصل الاجتماعي. وألاحظ أيضا أن الكثير من المواد الصحفية مثل الأخبار والتحقيقات اليوم تنشر في الصحافة استناداً إلى الحوارات والوسوم (هاشتاغات) التي تنتشر في شبكات التواصل»، بينما أشار زميلها أحمد السعيدي إلى عدم اهتمام بعض الصحفيين في سلطنة عمان بمحتوى هذه الشبكات لأن الإعلام برأيه «مسيّس ولا يتصل بالواقع وما يريده المجتمع». وفي الوقت نفسه، يستخدم السعيدي شبكات التواصل ولا يتخيل عمله مستقبلاً «دون الاهتمام بمحتوى هذه الشبكات».

من الواضح أن شبكات التواصل بقضاياها وتعليقاتها وحواراتها، باتت تشكل حالة اجتماعية متكاملة ومنفصلة عن الواقع بالنسبة لكثير من الصحفيين، ألا يبدو ذلك منطقيا؟

حمد البديح، صحفي كويتي:

«قد تعبِّر شبكات التواصل الاجتماعي أحياناً عن الواقع، ولكنها في أحيان كثيرة تغرق في المثالية المبالغ بها، مما يدفعنا كصحفيين للتصرف بطريقة أكثر واقعية أمام ما يُتداوَل يومياً عبر هذه الشبكات من صور وأحداث وبيانات وتفاصيل يومية، متخلصين بصورة كبيرة من السياسة التحريرية والضوابط المهنية التي تضعها المؤسسة الإعلامية، ومنطلقين ممّا يمكن تسميته بإعلام الفرد».

الكاتبة أمل السعيدي، معدة برامج إذاعية في سلطنة عمان:

«الاستخدام التجاري للشبكات الاجتماعية أصبح شائعاً حتى بين الصحفيين والإعلاميين اليوم. ويلاحظ تكريس هذه الشبكات للبحث عن متابعين جدد أو فرص إعلانية ووظيفية جديدة، لذا أشكك في رغبة الصحفي بمنطقتنا في الاهتمام بالواقع». وتطرح أمل تساؤلات كأنما تدفع للبحث عن إجابات شافية.. «ألا ينبغي أن يكون هناك توصيف حقيقي لهذا الواقع؟ بمعنى أن مسوؤلية الإعلام التقليدي كانت ولا تزال محاولة إرضاء السلطة، وتحقيق مكاسب تكفل استمراريتها على المدى البعيد، فما هو إذن هذا الواقع الذي على الإعلام الجديد وشبكات التواصل الاجتماعي أن تعكسه؟».

إلى أي مدى يعتمد الصحفي الخليجي على شبكات التواصل كمنصة للترويج الشخصي، بعيداً عن الإنجازات المهنية الملموسة؟

الصحفي الكويتي سعدون محمد، مراسل إذاعة «بي. بي.سي» في الكويت:

«يمكن لشبكات التواصل الاجتماعي أن تعبر عن آراء الصحفي وإنجازاته المهنية معا. وقد لاحظت الكثير من الصحفيين الذين برزت شخصياتهم وآراؤهم الخاصة التي كانت تغيب بحكم الالتزام بالسياسة التحريرية لمؤسساتهم، كما أن الكثير من الأعمال المهنية -كالأخبار والتحقيقات- غالبا ما تكون متصلة باهتمامات الصحفي الذاتية وتبنيه المستمر لقضايا محددة». لكن الصحفي حمد البديح يدلل على أهمية ترابط الأداء المهني بالترويج الشخصي الذي يفضي إلى إبراز شخصية الصحفي ومهاراته وإمكانياته عند الحديث عن استخدام شبكات التواصل، حيث يقول: «أعتقد أن الأمرين متصلان بعضهما ببعض، فالصحفي يستمر في منح الانطباع الدائم عن شخصيته التفاعلية ومعاييره الخاصة في التعبير عن القضايا. لا يمكن للصحفي الفصل بين طبيعة القضايا التي تهمه وبين عمله الإعلامي، كأن يطالب بحقوق

نزيهة سعيد - فيسبوك.

«تُستخدم القوانين في دول الخليج بصورة متكررة لتجريم الأنشطة الإلكترونية، وتحديد ما يظهر على شبكات التواصل الاجتماعي» - رويترز.

شعوب خارج حدود أرضه ويتناسى مطالبات وحقوق أبناء بلده».

- يقودنا ذلك إلى الحديث عن الحالة السياسية وعلاقتها بأداء الصحفيين في المنطقة الخليجية، هل يمكن القول إننا فقدنا الحرية المأمولة من شبكات التواصل بسبب سيطرة الأنظمة السياسية على المحتوى الإلكتروني؟

الصحفية والناشطة البحرينية نزيهة سعيد، حاصلة على جائزة «يوهان فيليب» لحرية الرأي والتعبير لعام 2014:

«لقد تحولت وسائل التواصل الاجتماعي إلى وسيلة تعبير عن الانتماء للدولة، ومحاباة الأنظمة السياسية، وتعميق الولاء السياسي للحكومات بين عدد من الصحفيين في الخليج. بالمقابل، ظهر الإعلام المضاد، واستخدم الصحفيون هذه الشبكات لكسب الاهتمام والتأييد الشعبي نحو مكافحة الفساد وكشف الفاسدين والانتهاكات المستمرة».

سعدون محمد:

«باتت شبكات التواصل الاجتماعي منصة للترويج السياسي، واستخدام الصحفيين في المنطقة الخليجية يعكس هذا الأمر بشدة. ورغم أن الفضاء الافتراضي مفتوح نسبياً، فإن الآراء المعارضة للتوجه العام للحكومات قليلة، بحكم توسع انتشار الجيوش الإلكترونية وظاهرة الذباب الإلكتروني الذي يبث الأخبار والمحتوى اليومي، معتمداً على التضليل والتشويه في الحقائق لإفقاد قدرة الرأي العام على اتخاذ الاتجاهات المستقلة والآراء الصحيحة بشأن القضايا».

أمل السعيدي:

«في جميع الدول الخليجية دون استثناء، تُستخدم القوانين بصورة متكررة لتجريم الأنشطة الإلكترونية، وتحديد ما يظهر على شبكات التواصل الاجتماعي بصورة تتشابه إلى حد كبير مع قيود الإعلام التقليدي. هناك عدد من الصحفيين استطاعوا التعبير عن آرائهم بحرية مطلقة، ولكنهم يفعلون ذلك لأنهم خارج أوطانهم ويستقرون في دول المنفى، أو لأنهم لاجئون سياسيون وبعيدون كل البعد عن قبضة السلطة وتحكُّمها بالفضاء الافتراضي».

ماذا عن انتشار الذباب الإلكتروني؟

مريم البلوشي:

«أعتقد أن سمعة هذه الحسابات المسيَّسة سياسياً ودينياً سيئة، فهي تستخدم شبكات التواصل الاجتماعي للتضليل السياسي أو الإساءة لدول خليجية معينة ونشر الفوضى والتنافر بين شعوب المنطقة الخليجية. وبالنسبة للصحفيين، فإن كشف هذه الحسابات أمر شائع.. لا أعتمد على تلك الحسابات الوهمية للحصول على المعلومات أو التدليل على رأي ما لأنني أدرك أنها حسابات غير حقيقية، ويتخفى خلفها أفراد يحملون أجندات سياسية تضر بالدول وسمعتها. لقد شاهدتُ كيف يستخدم بعض الصحفيين الخليجيين معلومات وبيانات من هذه الحسابات كمصدر للمعلومات والأخبار عن الدول، وهذا أمر غير مهني بتاتا، ولا يمكن الوثوق اليوم بأي صحيفة أو مؤسسة تأخذ أخبارها ومعلوماتها من الذباب الإلكتروني».

هل يمكن العمل على مدونة خليجية للسلوك الأخلاقي تتصل باستخدام الصحفيين لهذه الشبكات؟

حمد البديح:

«لأن الصحيفة تعتمد أساساً على الصحفي كفرد، فقبل الحديث عن السلوك الأخلاقي، يجب إصلاح المنظومة الأخلاقية بصورة عامة.. أعتقد أن أغلب الصحفيين يفتقدون المساحة اللازمة للحفاظ على سلوكهم الأخلاقي، ويمكن اعتبار بعض المغردين صحفيين لكونهم يمارسون عملا صحفياً حقيقيا، فهؤلاء أيضا من يجب إعداد مدونة للسلوك الأخلاقي لهم. ومع تنامي استخدام شبكات التواصل الاجتماعي، أصبح لزاماً على كل صحفي يسعى للمحافظة على سمعته؛ فك ارتباطه بأي جهة مشبوهة، وتجنب قبول الهدايا تحت أي سبب ومن أي طرف كان، وكذلك الابتعاد عن إقامة علاقات خارج إطار المهنة مع بعض المصادر».

سعدون محمد:

«نحتاج إلى مدونة للسلوك الأخلاقي تكون قائمة على تحري الدقة قبل النشر والأمانة المهنية وتطبيق معايير المهنة في جميع الوسائل الإعلامية، دون استثناء شبكات التواصل الاجتماعي، إذ بإمكان أي شخص نشر الأخبار والمعلومات والحفاظ على الذوق العام ونقل الحقيقة كاملة اعتماداً على معايير إنسانية محددة، من بينها احترام الحقوق الملكية والموضوعية والدقة».

نزيهة سعيد:

«لا أشجع إعداد مدونات -خصوصا إذا كان اسمها السلوك الأخلاقي- لأي مساحة أو بلد في العالم، فالأخلاق أمر نسبي ولا يعمم على جميع الثقافات والحضارات.. أجد أن القوانين التي تجرم التمييز ضد أي عرق أو دين أو أقلية أو مذهب أو طائفة أو نوع اجتماعي، وتلك القوانين المجرمة لخطاب الكراهية والعنف، هي الكفيلة بجعل مواقع التواصل الاجتماعي مساحة رحبة للتعبير وتناقل الأخبار بعيداً عن الكراهية والمحاباة والكذب».

عياد الحربي:

«تهمني القيم والأخلاقيات الشخصية التي تنعكس على العمل الصحفي.. إن الحدود الدنيا من الموضوعية والحياد والفرز الإنساني يمكنها أن تكون بوصلة للصحفي والمؤسسة، دون اعتبارات العرق والدين والمذهب».

الإعلام وصناعة الموقف من الآخر

إسماعيل عزام

لم يجانب مدير شبكة الصحافة الأخلاقية إيدان وايت الصواب عندما قال «إن الصحافة يمكنها أن تعكس أحكام القيمة المنتشرة بالمجتمع» ، مما يفرض على العاملين في القطاع الوعيَ بالصور النمطية التي توجد في غرف الأخبار وأثرها، إلا أنه قليلا ما يحمل الصحفيون والناشرون هذا الهم، بل إن «قلة فهمهم لخطر الصور النمطية وتأثيرها على الثقافة الشعبية، تعني بكل بساطة أن الإعلام يزيد الأمور سوءًا».

آيدن وايت. المصدر: موقع الصحافة الأخلاقية.

المرأة والصورة النمطية

وقع لي نقاش مع زميلين من الشرق الأوسط حول تحقيق مشترك أرادا إنجازه عن المغرب، وتحديداً عما اعتبراه شبكات الدعارة التي ترسل بعض بنات البلد إلى قطر عربي آخر. اتخذت موقفاً سلبياً من هذا المشروع وأعربت عن رفضي المطلق له، وكانت حججي تتمحور حول سؤال واحد: بما أن هذا هو التحقيق الأوّل لكما عن المغرب، فلماذا اختيار موضوع الدعارة؟ كان تساؤلي نابعاً من كمّ المواضيع التي كُتبت عن الدعارة في بلد ليس جنة جنسية كما يتخيله البعض، فهذه الظاهرة ليست علامة مسجلة باسم المغرب. أعترف الآن أن حديثي حينها كان عاطفياً نوعاً ما وفيه انحياز إلى بلدي، لكن قناعتي لم تتغير، فهذا التمثّل الذي يحمله الكثيرون عن انتشار الدعارة في المغرب، وأن هذا الأخير يمثل «كباريه» المنطقة؛ لم يكن ليأتي لولا التركيز الإعلامي الكبير على هذا الموضوع.

لا أريد هنا أن أناقش موضوع الدعارة، ولا أن أمارس التعتيم على واقع يوجد بالمغرب كما يوجد في غيره من البلدان، لكن أحاول هنا أن أُبيِّن الفرق بين تغطية إعلامية تبحث في كل الظواهر التي يعرفها المجتمع، وتغطية انتقائية تركز على موضوع واحد وحيد لا يمكن اعتباره بالمطلق ظاهرةً أساسية يُمكِن وضعها في قائمة الأكثر شيوعاً في البلد. بالعودة إلى عام 2010، نجد أن المسلسل الكرتوني "أبو قتادة وأبو نبيل" الذي أنتجته قناة كويتية؛ سبّب سخطاً واسعا في المغرب بسبب حلقتين أظهرتا بطلي السلسلة في مدينة أكادير، وتحديداً في صالون منزل بعد تعرفهما على فتاتين من المدينة، وهما بصدد شرب كأسي قهوة وضعت فيهما والدة إحدى الفتاتين سائلاً بغرض السحر والشعوذة حتى يتم الزواج. كما خلّف هذا المسلسل تنديداً رسمياً من الحكومة المغربية وتأسفاً من نظيرتها الكويتية. وفي العام ذاته، ظهرت ممثلة مغربية في مسلسل «العار» المصري وهي تؤدي دور فتاة ليل وتعلن عن جنسيتها في أحد المشاهد.

الشعوذة والدعارة ثُنائية استمرت في تنميط المرأة المغربية، وهذا ما تتحمله البرامج الكوميدية والدرامية. وتبقى هذه القضية محلّ نقاش إن تعلّق الأمر بأعمال تخيُّلية-ترفيهية، فالمسؤولية تبدو واضحة بشكل جليّ عندما تعمد إعلامية في أحد برامج «التوك شو» المصرية إلى الحديث عن أن اقتصاد المغرب قائم على الدعارة وأن نِسب الإيدز بين سكانه مُرتفعة. ورغم اعتذار الإعلامية في وقت لاحق بعد استنكار مغربي ومصري، فإن ما صرّحت به على الهواء مباشرة -بعفوية- يؤكد أن الفكرة السائدة بين بعض الإعلاميين العرب حول المرأة المغربية ليست وردية أبدا.

ترى الناشطة الإعلامية والحقوقية فتيحة أعرور أن الصورة النمطية للمرأة المغربية في الإعلام الشرقي تتمحور حول شكلَين، الأول: فتاة ليل، والثاني: مشعوذة، وهذه الطروحات ليست وليدة اليوم، بل هي رهينة بنظرة نمطية ضاربة في التاريخ، "فحتى القائدة الأمازيغية ديهيا وُصفت بالكاهنة إبان اكتساح شمال أفريقيا على عهد الخليفة الأموي عبد الملك بن مروان. فقوة ديهيا وشخصيتها الكاريزمية جعلت قادة جيوش

المرأة في المغرب أسيرة صورة نمطية في الصحافة العربية إما كفتاة ليل أو مشعوذة. تصوير: فاليري شريفولين - غيتي.

بني أمية يشككون في قوتها ويرجعون ذلك إلى السحر والشعوذة".

وتتابع فتيحة أن التنميط المغلوط للمرأة المغربية لا يغفل أن واقع الفقر المزري يجعل عدداً من الفقيرات يمتهنّ بيع الجسد سواء في الوطن أو بالهجرة إلى دول الشرق، كل هذا بتشجيع ضمني من الدولة في كثير من الأحيان، لكن مشكلة الصحافة في الشرق هي الارتكان إلى عقلية بائدة لم تتطوّر، و الاحتكام إلى منطق السوق القائم على تسليع المرأة، إضافة إلى غياب ثقافة حقوق الإنسان وعدم الالتزام بأخلاقيات مهنة الصحافة.

التنميط يستمر

قبل ثماني سنوات، وفي حمى تصفيات مونديال كرة القدم عام 2010، وقعت مصر والجزائر في مجموعة واحدة، وكان واضحا منذ البداية أن المنافسة على بطاقة التأهل ستنحصر بينهما. لكن ما وقع قبل وأثناء المباراة الأخيرة، تجاوز كثيرا الجِلد المدوّر ووصل حد اجترار الكثير من الصور النمطية عن البلدين، في مهزلة حقيقية كان الإعلام حطبها الرئيسي.
ومع انتشار الشبكات الاجتماعية التي باتت تخلق نوعاً من الإعلام غير القابل للضبط واستيعاب أخلاقيات الصحافة وقواعدها، صارت الصور النمطية تترسخ أكثر، ومن ذلك انتشار وسم "أعيدوا السوريين إلى وطنهم" في تركيا بسبب تركيز بعض الصحف المحلية على جرائم ومخالفات يرتكبها سوريون، وكذلك ما قيل عن تضرر الاقتصاد المحلي بسبب وجودهم. وقد ساهمت هذه الحملة بشكل ما في جريمة قتل راحت ضحيتها سيدة سورية وطفلها صيف عام 2017، كما خلقت توتراً إعلامياً دفع بوزارة الداخلية التركية إلى التدخل والتأكيد أن هناك تضخيماً كبيراً يطال موضوع السوريين وأن نسبة تورطهم في المشاكل تبقى متدنية جدا.

صورة المهاجر

وبالاتصال بموضوع المهاجرين، فمن خلال بحث صغير في جلّ المواقع الإخبارية، نتبين أن أغلب الأخبار التي تخصّ المهاجرين القادمين من دول أفريقيا جنوب الصحراء، تتعلّق فقط بغير النظاميين أو الشرعيين منهم رغم وجود عدد كبير ممّن حصلوا على أوراق الإقامة، حيث تهيمن فيها أخبار الاقتحام والتسلّل والغرق وإلقاء القبض والجرائم، بينما تقل كثيراً النماذج الإيجابية لهؤلاء المهاجرين رغم تعددها. فبقصد أو بدونه، يكرّس الإعلام صوراً سلبية عن هؤلاء المهاجرين، ممّا يساهم في خلق رأي عام ينظر إليهم على كونهم عبئاً.

اللاجئون السوريون في تركيا وقعوا أيضا ضحية التنميط في الصحافة، الذي سرعان ما تحول إلى تحريض، وانتهى بوقوع جرائم. تصوير: براق ميلّي - غيتي.

وعلاقة بهذا الأمر، يتحدث هشام رشيدي من جمعية «غادم» (GADEM) التي ترافق المهاجرين بالمغرب، أن الإعلام استُعمل على الدوام لتبرير سياسات أمنية تسعى للحد من الهجرة غير المنظمة. وفي الحالة المغربية تغيّرت الأمور نحو الأفضل بدءًا من عام 2013 في أعقاب استراتيجية أعلن عنها الملك لتسوية أوضاع المهاجرين، إذ ظهر تعامل إيجابي من جانب عدد من الصحفيين مع صورة المهاجر.

بيدَ أن العام 2017 شهد ردة ملحوظة في التعامل الإعلامي المغربي مع قضايا الهجرة إثر عودة المقاربة الأمنية، يقول هشام رشيدي لمجلة "الصحافة"، إذ صدرت تغطيات صحفية معادية للأجانب ذوي البشرة السوداء من جرائد ومواقع معروفة بارتباطاتها مع جزء من الأجهزة الأمنية، وطبعا هذه التغطيات تغذي بشكل مباشر مشاعر العداء للمهاجرين.

وأحيانا يقوم الإعلام حتى داخل البلد ذاته بتكريس صور نمطية عن فئات مجتمعية، وتحضرني في هذا السياق من المسلسلات والأفلام التلفزيونية بالمغرب، فالمراهق في السلسلة الهزلية "دار سي مربوح" التي كانت تعرف نسب مشاهدة مرتفعة جدا بين الأسر المغربية؛ فاشل في دراسته وفي أيّ عمل يقوم به، ممّا يجعل أسرته تتبرّم منه على الدوام، بينما تظهر شقيقته التي هي في مثل سنه ناجحة في دراستها وتحظى بعطف وتشجيع والديها. ويستمر هذا المشهد طوال السلسلة التي تتجاوز 60 حلقة تلفزيونية.

ثنائيات نمطية

قبل أسابيع قليلة، خرجت المجلة الفرنسية «جون أفريك» بغلاف يحمل عنواناً بارزاً «الإرهاب وُلد بالمغرب»، وفي خلفية الغلاف يظهر العلم المغربي وصور المشتبه في تورّطهم بالهجوم الإرهابي في برشلونة. وقد حاولت المجلة تخفيف وقع العنوان بالإشارة في جملة صغيرة داخل الغلاف إلى أن المعنيين بالأمر وُلدوا بالمغرب، وتطرّفوا في أوروبا، حيث انضموا إلى داعش، لكن ذلك لم يمنع اندلاع موجة انتقادات واسعة وصلت حدّ تنديد الحكومة المغربية بالعنوان.

وكان مُثيراً للنقاش كيف أن المجلة رفضت التراجع عن هذا العنوان أو الاعتذار عنه، علمًا بأنه يحمل تعميماً خاطئاً عندما يربط ولادة الإرهاب ببلد معين، فالإرهاب ليس كائناً يعود أصله إلى بلد ما، بل هو ظاهرة معقدة يرتبط فيها المقدس بالظروف الاجتماعية والنفسية وبالعوامل السياسية، وإلا فما القول عندما نتحدث عن جهاديين نشؤوا في أسر مسيحية غربية وتحوّلوا إلى التطرّف كمغني الراب الألماني ديزو دوغ الذي يُعتقد أنه لا يزال يحارب في سوريا تحت اسم "أبو طلحة الألماني".

وبالحديث عن ثنائية "الإرهاب والإسلام"، تؤكد الأستاذة المساعدة لمادة التواصل في جامعة ميشيغان الأميركية منيبة سليم أنها توصّلت إلى أنه من شأن الطريقة التي تُقدم بها وسائل الإعلام الأميركية المسلمين؛ أن تغذي السلوكيات والسياسات المعادية لهم في الولايات المتحدة، فعدد من هذه الوسائل تصوّرهم أحياناً كإرهابيين. وبما أن الكثير من الأميركيين لا يعرفون المسلمين شخصياً، فما قد ينتج عن ذلك هو الاعتقاد بأن كل المسلمين إرهابيون. الأستاذة التي استشهدت بغلاف شهير لجريدة "نيويورك بوست" يُظهر شخصاً طريح الأرض وتحته عبارة «القتلة المسلمون»، أحالت إلى دراسة أجرتها رفقة باحثين آخرين، تمحورت حول

تربط بعض وسائل الإعلام بين الإسلام و«الإرهاب»، وساهمت بقصد أو بغير قصد بصناعة صورة نمطية تبناها الجمهور. تصوير: مارسيلو دل بوسو - رويترز.

اختيار عيّنة من الأميركيين من غير المسلمين، وبعد ذلك جعلهم يشاهدون تصويراً سلبياً للمسلمين في وسائل الإعلام، ومن ثمَّ فتح المجال أمامهم لمُناقشة إحباط عملية إرهابية عام 2007 يُشتبه في أن وراءها مسلمين. وقد عبّر من خضعوا لهذه التجربة في نهايتها عن ظنهم بأن جميع المسلمين عنيفون، كما طالبوا بوضع قيود جديدة على المسلمين الأميركيين ومنعهم من بعض الحقوق كالتصويت، بل إنهم دعموا أيّ عمل عسكري تقوم به بلادهم ضد بلدان إسلامية لأجل تقليل تأثير الإسلام حتى لو كان هذا العمل سيَضع حياة المدنيين في خطر!

في دراسة أخرى أنجزها الباحث محمد الشرقاوي على موقع مركز الجزيرة للدراسات، حلل من خلالها تغطية ثلاث مؤسسات إعلامية أميركية لما يتعلّق بالمسلمين، خلُص في نتائجها إلى أن القنوات المحسوبة على اليمين المحافظ التي تعتمد على صحافة الرأي؛ باتت أكثر قدرة على التأثير في الرأي العام من المؤسسات الإعلامية التي تتمسك بالمهنية. وتُعدّ قناة "فوكس نيوز" أكبر أمثلة الإعلام اليميني الذي يكرّس نظرة نمطية تجاه المسلمين، ومن ذلك تعزيز عملية استبعادهم باعتبارهم غير مرغوب فيهم حتى لو كانوا أميركيين، وتغييبهم تماماً عن المشهد تمهيداً لشيطنتهم، والسماح بالنيل من سمعتهم تحت ذريعة حرية التعبير.

النجاة من الفخ

تَظهر العودة إلى المواثيق الأخلاقية أمراً ضرورياً ليس لمجرّد قراءتها بل للتشبع بها وتطبيقها على الميدان، فالميثاق الأخلاقي لجمعية الصحفيين المحترفين في أميركا -وهو واحد من أقدم النصوص الأخلاقية في القطاع- يؤكد على ضرورة الابتعاد عن التنميط القائم على العرق والجنس والسن والدين والقومية والعامل الجغرافي والتوجه الجنسي والإعاقة والمظهر الجسدي والحالة الأسرية. وينص التعديل الجديد في الميثاق على ضرورة أن يراجع الصحفيون السبل التي تؤثر فيها قيمهم على التغطية الإخبارية.

في ذات السياق يضع المركز الأوروبي للصحافة عدة إرشادات[6] لتجاوز إمكانية الوقوع في ترسيخ الصور النمطية بالنسبة للأقليات، منها احترام الآخرين فيما يتعلّق بجنسهم وعرقهم وسنهم ودينهم وغير ذلك من الاختلافات، وعدم الحديث عن هذه الاختلافات في الإعلام إلا إذا كان للموضوع علاقة بذلك، والتعرّف على الصور النمطية التي يحملها الصحفي عن الآخرين حتى يبعدها عن عمله، وعدم سماح الصحفي لتجاربه الخاصة بالتأثير على التغطية، وإعطاء الأهمية ذاتها لكل الأطراف في القصة حتى لا يظهر أن هناك اختلالا للتوازن عندما يتعلّق الأمر بأطراف مختلفة التوجهات.

ويؤكد أستاذ الصحافة عبد الوهاب الرامي في حديث لمجلة «الصحافة» أن على الصحفيين إعمال بند "الحق في الاختلاف" المبني على أسس الديمقراطية في تعريفها الكوني الحقوقي، وأن تعمل المؤسسات الصحفية على تبني ميثاق لما يسمى «التنوع الإعلامي» الذي يتيح تغطية متوازنة لجميع فئات المجتمع، وأن يجعل الصحفي من «التحري» مرافقا له في عمله اليومي، ليس في جنس التحقيق فقط، بل في كل الأجناس الصحفية.

يمكن القول إن التشبع بالثقافة الكونية لحقوق الإنسان، والإيمان بأن دور الصحافة يتعدى أن تكون مجرّد قناة جوفاء تختص بإيصال الخبر إلى أداة لنشر القيم الديمقراطية والتربية على الحقوق والواجبات، سيتيحان للصحفيين المساهمة في تكسير الكثير من هذه الصور النمطية. قطعاً لن يكون الأمر مربحًا بمنطق السوق، لكنه سيكون مربحا كثيرًا للمهنة التي باتت محتاجة اليوم -وأكثر من أي وقت مضى- إلى جرعات من المسؤولية الأخلاقية، بدل اللهاث المستمر وراء «ما يطلبه المشاهدون».

تعدّ قناة «فوكس نيوز» أكبر أمثلة الإعلام اليميني الذي يكرّس نظرة نمطية تجاه المسلمين. الصورة للافتة يحملها أعضاء من مجموعة «لون التغيير» مقابل مقر القناة نفسها احتجاجا على تغطيتها العنصرية. تصوير: بريندان ماكديرميد - رويترز.

صحفيات سودانيات يتسلَّلن من هيمنة الرجل

مروان الكنزي

الصحفية نادية محمد علي أثناء الدوام اليومي.
تصوير: مروان الكنزي.

تعاني الصحفية السودانية العاملة أو الساعية للعمل في حقل العمل الصحفي من كثير من الإشكاليات والعقبات التي تقف أمام طموحها إلى التميُّز وتحقيق الإنجازات، لهذا سعَت صحفيات لتأسيس كيان الصحفيات السودانيات باعتباره الرئة التي يمكن عبرها التنفس بداية لإكمال وإحكام دراسة أوضاعهن، وتوفير الإحصائيات المتعلقة بهن، توطئة لتقديم العون المهني، والمطالبة بحقوقهن، وإتاحة فرص الترقي في المهنة عن طريق التدريب. وفي هذا التحقيق تستطلع مجلة «الصحافة» في عرض متنوع تجاربَ مختلفة لواقع الصحفيات من السودان.

ضعف الرواتب وعبء العمل الميداني وغياب الفرص وفقدان التدريب المهني، أبرز معوقات العمل أمام الصحفية في السودان.

ضغوط مجتمعية

بدأت نادية محمد العمل الصحفي الاحترافي في مؤسسة إعلامية حكومية تصدر صحيفة وعددا من المجلات، ويتجاوز عدد منسوبيها المئات من الصحفيين من الجنسين، لكنها لاحظت أنه لم تكن أي «صحفية» تشغل فيها منصب «رئيس قسم» أو «مدير تحرير»، ولم يكن فيها أي تمثيل للمرأة في الهرم الإداري، على الرغم من أن النساء كن يشكلن نسبة عالية من العاملين. وتقول نادية إن هذا الأمر انعكس ضعفا على الرواتب وندرة لفرص السفر والتدريب بالنسبة للنساء مقارنة بزملاء المهنة.

تتابع ضيفتنا حديثها مشيرة إلى طبيعة العمل الصحفي الذي يتطلب العمل لساعات متأخرة من الليل في بعض الأقسام بهدف ملاحقة الأخبار، وتقول: «بالنسبة لضغوط المجتمع المحلي علينا كنساء باعتباره يضع المنزل والأسرة كأولوية تقع على عاتق المرأة، فقد أسهم ذلك في تراجع حظوظنا المادية في المجال، ويتم وضعنا في الخطوط الخلفية داخل الصحيفة التي نعمل بها في الغالب، على الرغم من نجاحنا في التحرير والتغطيات وطرح ومعالجة القضايا، لكن فيما يتعلق بالإخراج الصحفي والتصميم والسكرتارية (المطبخ الصحفي) فإن العنصر الرجالي هو الذي يُحدد شكل الصحيفة التي ستُوزع في المكتبات كل صباح».

العزوف عن الصحافة

تُرجع نادية محمد واقع المرأة كما تراه اليوم في عالم الصحافة السودانية إلى عدة عوامل، منها أن العاملات في المهنة اكتفين على مدى عقود بتلقي التكليفات وتنفيذها، لتستدرك وصفها هذا بالقول: «لكننا اليوم وبعد أربعة عقود من اقتحام المرأة السودانية مجال العمل الصحفي، شهدنا بعض التطور، وانتقلنا كنساء عاملات في المهنة إلى مرحلة المشاركة في تقديم المقترحات كمسؤولات عن الأقسام التحريرية، خاصة بعد تزايد ظاهرة عزوف الزملاء عن العمل الصحفي لأسباب اقتصادية، وتفضيل عدد كبير منهم الهجرة للعمل في صحف الخليج أو القنوات التلفزيونية بالخارج، في وقت ارتفعت فيه أعداد الزميلات المؤهلات أكاديمياً ومهنياً، مما زاد من ثقة الناشرين والمؤسسات في عملنا كصحفيات. ونستطيع أن نقول إننا الآن نشكل نسبة لا تقل عن 60٪ من جُملة العاملين في المهنة بعدة صيغ، فهناك متعاقدات بأجر ثابت، ومتعاونات بأجور غير محددة، وهناك من يقع عليهن عبء العمل الميداني».

وتضيف «لكن الملاحظ مع كل ذلك أن هناك ضعفا مريعا للرواتب حيث لا يتجاوز الحد الأدنى للأجور الذي حدده مجلس الصحافة بمبلغ 1500 جنيه شهرياً، أي ما يقل عن 60 دولاراً، وهو مبلغ يقل عن الحد الأدنى للأجور الذي

اقترحه المجلس الأعلى للأجور ولم تتم الموافقة عليه وهو 4500 جنيه».

تمييز إيجابي

تتابع ضيفتنا الحديث عن شجون مهنة الصحافة في بلدٍ شهد اضطرابات عديدة عبر تاريخه الحدث، لتقول: لا يوجد «تمييز إيجابي» للمرأة في مقرات الصحف، كتوفير أماكن مخصصة للاستراحات أو لتناول الوجبات أثناء يوم العمل، ولا توجد فرص للتدريب الخارجي، وإن وُجدت يتم تخصيصها للزملاء فقط كقاعدة معمول بها، وغالباً ما تجتهد الزميلات في السفر والمشاركة على نفقتهن الخاصة، أو بمساعدة جهات غير رسمية، حيث تجد أن الزميلة الوحيدة التي وصلت إلى موقع «مدير تحرير» تعمل في جريدة غير سياسية، إضافة إلى أن رئيسة التحرير الوحيدة اليوم هي الزميلة هنادي الصديق وترأس تحرير صحيفة سياسية حزبية، رغم وجود عدد كبير من الزميلات المؤهلات لإدارة تحرير الصحف المستقلة والشاملة. ونستطيع التأكيد أن الصحفيات السودانيات نجحن في تخطي العقبات بداية بنظرة المجتمع الذي تعامل مع الصحافة عند ظهورها قبل عقود كمهنة «رجالية»، وانتهاء بالعراقيل التي وضعها الناشرون وزملاء المهنة الذين تعاملوا مع النساء كعنصر «أقل كفاءة، وأقل قُدرة» على التأثير على المجتمع. ونظرة عابرة في عناوين الصحف الآن، تثبت أن أخطر القضايا والمشاكل التي يعاني منها المجتمع كُتبت بأقلام نسائية، وسابقاً بأقلام رائدات المهنة مثل الأستاذتين آمال عباس وآمال مينا وغيرهما.

اجتماع سكرتارية الإعلام لكيان الصحفيات السودانيات، بالقرب من بائعة شاي وسط الخرطوم. تصوير: مروان الكنزي.

كيان الصحفيات السودانيات

عطفاً على هذا الواقع، فقد تأسس كيان الصحفيات السودانيات كجسم ممثل لهن في أغسطس/آب 2017، ودشن نشاطه عبر الإعلان عنه كجسم ممثل للصحفيات في مؤتمر صحفي عُقد بمركز «طيبة برس» الإعلامي. وأعلن الكيان عن مشروع توفير فرص عمل للصحفيات عبر ترشيح ثلاث صحفيات من خارج المؤسسات الصحفية للعمل على إنجاز ثلاثة تحقيقات استقصائية بإشراف مجموعة من الصحفيات ذوات الخبرات، ولكن توقف هذا المشروع لأسباب مالية وفنية. وقدم الكيان دراسة لأوضاع الصحفيات العاملات بالصحف السودانية كشفت أنه رغم وجود 147 قسما في الصحف المحلية فإن 12 قسما منها فقط يشغل منصب رئاسته صحفيات، كما تعاقبت على العمل في رئاسة التحرير أربع صحفيات فقط.

واقع صعب

في الحديث عن ضعف الرواتب وقلة الإمكانيات، تقول الصحفية رابعة أبو حنة إنها بدأت العمل الصحفي وهي ما تزال طالبة بكلية العلاقات العامة والإعلام في جامعة السودان، وبدأت التدريب في صحيفة «الصحافة» عام 2007 على يد رئيس قسم التحقيقات آنذاك.

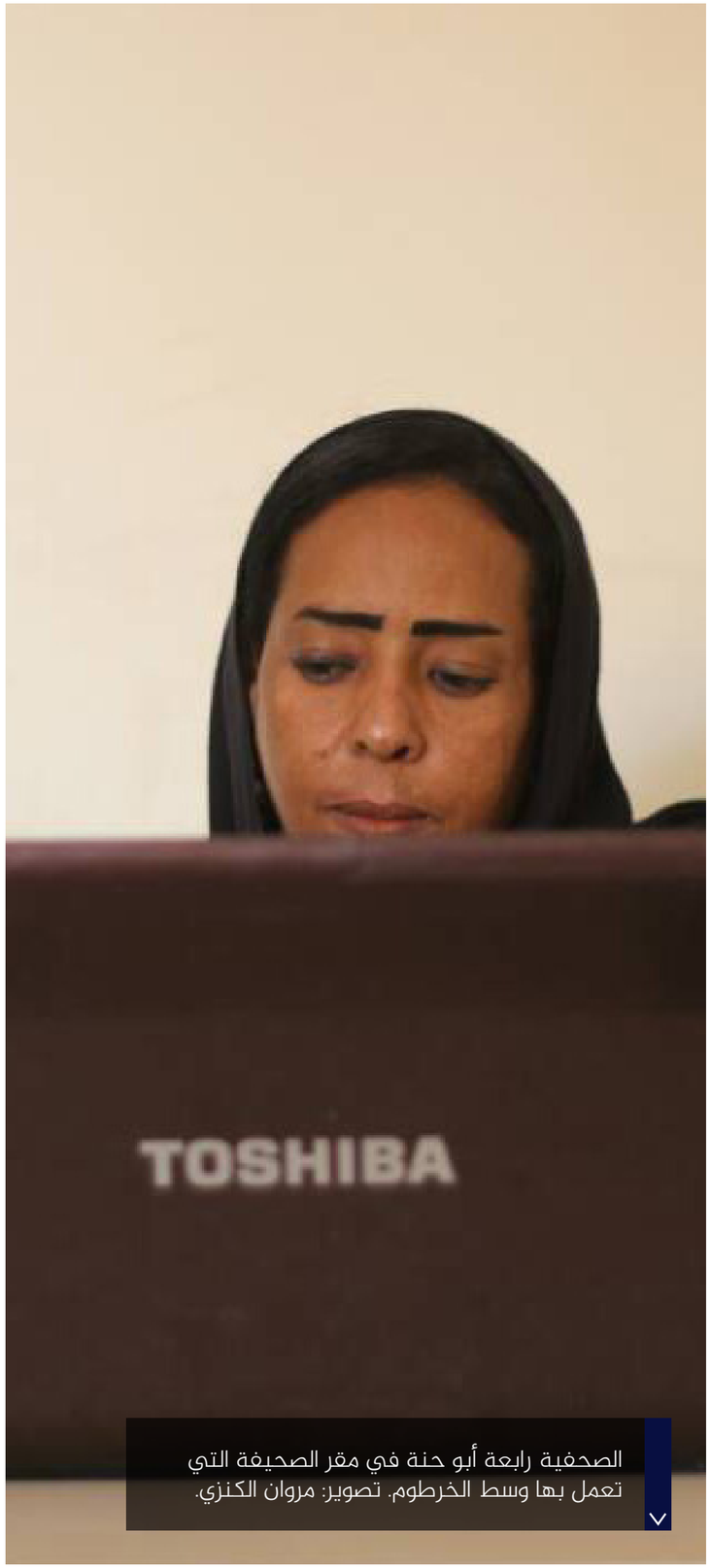

الصحفية رابعة أبو حنة في مقر الصحيفة التي تعمل بها وسط الخرطوم. تصوير: مروان الكنزي.

كما بدأت التدريب في صفحة تهتم بقضايا المواطن، ثم تنقلت بين عدة صحف لفترة من الزمن، قبل أن تنتقل للعمل بصحيفة «التيار» عام 2009 التي كانت أول صحيفة تحصل منها على دخل مادي ثابت، ومنها إلى صحيفة «الجريدة» التي ما زالت تعمل بها.

وتوجز رابعة معوقات العمل الصحفي بالقول: «أعتقد أن ضعف الرواتب هو القضية المحورية، إضافة إلى عدم التزام الناشرين بتطبيق اللائحة التي أجازها مجلس الصحافة والمطبوعات بشأن الرواتب مؤخراً، على الرغم من زيادة أسعار الصحف. وحتى الصحف التي تتبنى الدفاع عن الحقوق وتنادي بتطبيق القانون والعدالة، لم تُطبق اللائحة. وبالنسبة للتدريب وعلى الرغم من عملي بالصحافة لما يقارب التسع سنوات، فإنني لم أتلق أي تدريب، لا من اتحاد الصحفيين، ولا حتى من المنظمات المعنية بالتدريب. وفي نظري أن بعض الكيانات المعنية بالتدريب موجهة، وغارقة في الفساد، ولا تُدرب إلا من يخدم أجندتها. وكذلك تجد أن اتحاد الصحفيين يدرب من تربطه صلة ما بالنظام، أو من يخدم أجندته. وما بين الاتحاد والمنظمات تضيع فرص التدريب للصحفي المهني المستقل. وكصحفيات بعد أن فقدنا الأمل في وجود فرص تدريب، فكرنا في إنشاء كيان للصحفيات هدفه الأساسي والرئيسي هو إيجاد فرص تدريب لهن».

البحث عن مخرج

عن تجربتها مع العمل الصحفي تقول الصحفية أمنيات محمد علي: قبل أن أكمل دراستي الجامعية، تدربت في مجال العمل الصحفي الميداني بصحيفة «المجهر السياسي» عامي 2012 و2013، فاكتسبت بعض مهارات العمل الصحفي. وبعد أن أكملت الدراسة الجامعية، بدأت رحلة البحث عن عمل لتحقيق الأحلام الوردية في بلاط «صاحبة الجلالة»، فقصدت صحيفة «التغيير»، وكان ذلك أواخر العام 2014، وقد أخبرتني إدارة الصحيفة أنه ليس لديهم فُرص عمل في ذلك الوقت، لكنهم منحوني فرصة أن أتدرب عندهم لمدة ثلاثة أشهر، وبعد ذلك يتم استيعابي كمتعاونة، فقبلت».

أمام هذه التجارب المختلفة والأحلام العديدة، تتطلع الصحفيات السودانيات إلى كيانهن باعتباره الرئة التي يمكن عبرها التنفس بداية لإكمال وإحكام دراسة أوضاعهن، وتوفير الإحصائيات المتعلقة بهن، توطئة لتقديم العون المهني، والمطالبة بحقوقهن، وإتاحة فرص الترقي في المهنة عن طريق التدريب.

حتى الصحف السودانية التي تدافع عن حقوق الصحفيين، لا تلتزم بتطبيق اللائحة التي أجازها مجلس الصحافة. تصوير: محمد نور الدين عبد الله - رويترز.

أن تحمي نفسك ومصدرك

ريتشارد كوكسون

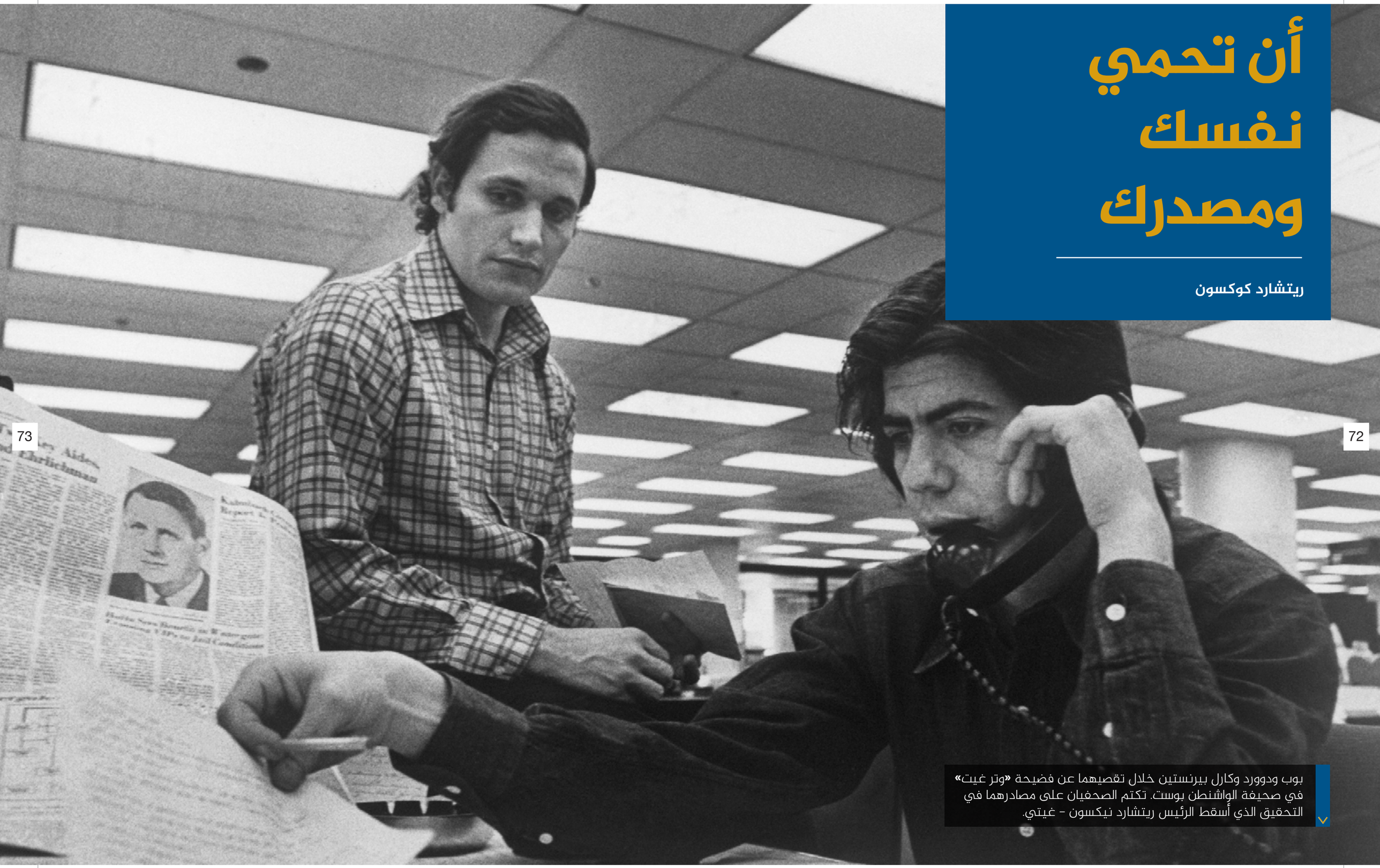

بوب ودوورد وكارل بيرنستين خلال تقصيهما عن فضيحة «وتر غيت» في صحيفة الواشنطن بوست. تكتم الصحفيان على مصادرهما في التحقيق الذي أسقط الرئيس ريتشارد نيكسون - غيتي.

فكر جيدا قبل أن تقدّم تعهدات بشأن حماية مصادرك، فالصحفي يستسهل تقديم التعهدات، لكن اسأل نفسَك: هل أنا مستعدّ حقًا للذهاب إلى السجن حفاظًا على هوية المصدر؟

إذا كنتَ صحفياً في عديد من البلدان، فيمكن أن تحاول الشرطة أو سواها من السلطات الاستيلاء على هواتفك أو حاسوبك ودفتر ملاحظاتك أو أي وثائق قد تكون بحوزتك، خاصة إن كانوا يقومون بذلك انطلاقًا من تخوفات -حقيقية أو متخيلة- تخص الأمن القومي. كما قد يكون من صلاحيات السلطات إيقافك والتحقيق معك، بوجود محام أو بغيابه. فإن كنت تعمل على تحقيق صحفي، احرص على التعرف بشكل جيد على القوانين ذات العلاقة في كل بلد تعمل فيه، والصلاحيات التي تتمتع بها الأجهزة الأمنية. فهل يتيح لهم القانون مثلًا مصادرة معداتك الصحفية؟ هل يحق لهم أن يرغموك على تقديم كلمات المرور السرية لحسابات بريدك الإلكتروني أو على شبكات التواصل الاجتماعي؟ هل للصحفيين حق في حماية خاصة لأنفسهم وما بحوزتهم من معلومات؟ هل من حقك استدعاء محام عند التحقيق معك؟ كم يمكن أن تمتد فترة الاحتجاز؟

أنت في خطر

عليك باختصار أن تعرف حقوقك وفق القانون. وإن كنت إزاء تهديد محتمل يتعلق بشخصك أو بياناتك أو مصادرك، فعليك أن تحرص على الحصول على استشارة قانونية من مختصّ يمكنك أن تتواصل معه في أي وقت. صحيح أن أجهزة الأمن قد لا تراعي القوانين التي يفترض أن يعملوا بموجبها، لكن وجود محام محليّ جيد سيوفر لك على الأقل بعض الحماية.

يمكن أيضا أن تتعرض أنت وبياناتك إلى تهديد من أشخاص يتعلق تحقيقك الصحفي بهم، أو من قبل مجرمين أو رجال عصابات، أو حتى إرهابيين. قد يأتي التهديد أيضا من بعض الفاسدين من كادر الفندق الذي تقيم فيه، أو مجرم عادي في الطريق أو أحد قراصنة الكمبيوتر، وكل ذلك يعني أن عليك أن تبدأ فورا باتخاذ الاحتياطات كافة لحماية نفسك والحفاظ على المعلومات التي تحوزها.

وإن كنت حريصا فعلا على حماية مصادرك، فحريّ بك أن تأخذ في الاعتبار كافة الطرق التي قد تتيح لشخص ما الاستيلاء على كل ما لديك من بيانات، وأن تأخذ الاحتياطات التي تحول دون وقوع ذلك.

نحن لسنا خبراء أمنيين أو عملاء سريين كما ليس بين أيدينا أي صلاحيات خاصة، إلا أنه يمكننا أن نبذل ما يسعنا من جهد من أجل حماية مصادرنا وبياناتنا وأنفسنا أيضا. وتذكر أن لكل موقف وحالة ظروفًا وملابسات خاصة تحتاج منك إلى تقدير حجم المخاطر في كل مرّة، وهذا يعني أن عليك أن تتحلى بالمسؤولية إن كنت تبغي السلامة.

الحنجرة العميقة

للصحفيين دور أساسي في المجتمع، ذلك أنهم يعملون على نشر وإذاعة معلومات مهمة دون أن يكشفوا عن هوية المصادر السرية التي اعتمدوا عليها. وتنص معظم مدونات السلوك المهني الخاصة بالصحفيين على ضرورة أن

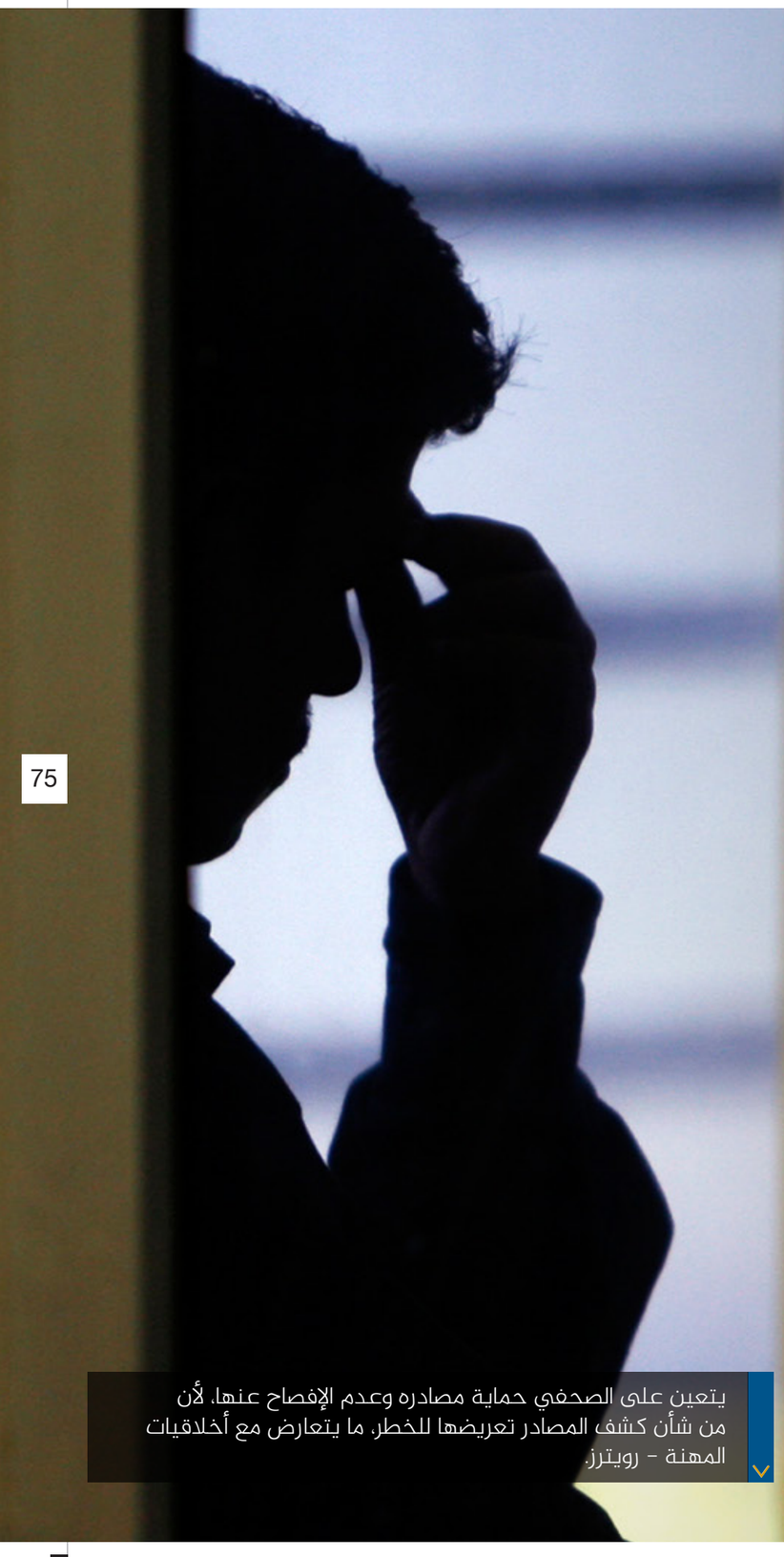

يتعين على الصحفي حماية مصادره وعدم الإفصاح عنها، لأن من شأن كشف المصادر تعريضها للخطر، ما يتعارض مع أخلاقيات المهنة - رويترز.

يقوم الصحفي بكل ما يسعه من أجل حماية هوية المصادر السرية، وهذا تحديدًا ما جاء في مدونة السلوك المهني للاتحاد الدولي للصحفيين: «يجب على الصحفي احترام السرية المهنية فيما يتعلق بمصادر المعلومات التي حصل عليها بعد تعهده بعدم الإفصاح عن المصدر».

ومن الضروري التعامل مع هوية المصدر بأقصى درجات العناية، لأن قصتك الصحفية قد تكون سببا في تدمير حياته. فحين يكشف الصحفيون عن معلومات تمكّن من الوصول إلى المصدر، فإن هذا سيجعل الناس يترددون في الحديث إلى الصحفيين والثقة بهم. ولك أن تتخيل كيف ستكون حالة الصحافة الاستقصائية لو توقف الناس عن الحديث مع الصحفيين، خوفًا من تعرضهم للأذى والانتقام.

لقد كانت قضية «ووترغيت» واحدة من أشهر القضايا التي كان بطلها مصدرا سريا. لقد كان لقب هذا المصدر «الحنجرة العميقة»، وقد قدم ما لديه من معلومات للصحفي بوب ودوورد ليساعده في التحقيق الذي كان يقوم به. وكان الصحفيون في صحيفة "واشنطن بوست" قد تعهدوا له بعدم الإفصاح عن اسمه، لأن ذلك كان سيكلفه وظيفته، بل واعتقاله على الأغلب. وفي العام 2005، كشف مارك فيلت -حين بلغ سن الحادية والتسعين- أنه هو صاحب «الحنجرة العميقة»، وقد كان يشغل حينها النائب الأسبق لمدير مكتب التحقيقات الاتحادي الأميركي. وأعلن أنه قدم المعلومات للصحفيين لأنه أراد كشف الحقيقة بشأن الحملة لإعادة انتخاب ريتشارد نيكسون.

هنا يمكن الإشارة إلى أنه قد تترتب عليك آثار بالغة الجدّية إذا ما قررت حماية هوية مصادرك، إذ قد تكون عرضة للملاحقة القانونية وفق القوانين السارية في بلدك. لذا فكر جيدا قبل أن تقدّم تعهدات بشأن حماية مصادرك. فقد يستسهل الصحفي تقديم التعهدات، لكن هل أنت مستعدّ حقًا للذهاب إلى السجن حفاظًا على هوية مصدرك؟ في نوفمبر/تشرين الثاني 2006، سُجن صحفيان هولنديان هما بارت موس (Bart Mos) وجوست دي هاس (Joost de Haas) لأنهما رفضا الإفصاح عن المصادر التي اعتمدا عليها في تحقيق صحفي عن مسؤول في جهاز الاستخبارات الهولندية سرَّب أسرار دولة لمجرمين. وقد أمضيا ثلاثة أيام في السجن ولم يطلق سراحهما إلا بعد طلب للاستئناف.

لعل أول نقطة يجدر التنبه إليها فيما يتعلق بحماية المصادر، هي التفكير بالطريقة التي ستوفرها للمصدر كي يتواصل معك، فإن لم يكن بوسعه التواصل معك إلا عبر رسائل في تويتر أو البريد الإلكتروني، فإنه بذلك يترك دليلاً يربطه بك. إن لم توفِّر وسيلة أكثر أمنًا لمصادرك للتواصل معك، فسيفضّلون التواصل مع شخص آخر يوفر لهم ذلك.

التسريبات الإلكترونية

في بعض الحالات قد يعرّض الصحفي هوية المصدر للخطر حتى قبل أن يتحدث إليه، كأن يكتب مثلا اسمه ورقمه في دفتر ملاحظات أو على الحاسوب أو الهاتف. والمفترض عند التعامل مع مصدر سري أن تتمهّل قليلًا وتفكر بجدية حول السبيل الأسلم للتواصل معه. صحيح أنك ستبقى بحاجة إلى تدوين بعض الملاحظات والمعلومات والتواصل مع المصدر وربما مقابلته، لكن عليك أن تتأكد من امتلاكك المهارات والمصادر اللازمة للقيام بذلك دون ارتكاب أي خطأ من شأنه أن يؤدي إلى الكشف عن هوية المصدر وسلامته.

هناك مشكلة من نوع خاص تتعلق بالبيانات الإلكترونية. عليك أن تعلم أن البريد الإلكتروني ليس آمنًا، إذ يسهل اختراقه، حتى لو كنت تعمل على خادم آمن. فمن الحكمة أن تفترض أنه ليس هناك أي بيانات إلكترونية آمنة تمامًا من الوقوع بين يدي قراصنة الإنترنت، فليس هناك نظام حاسوبي آمن 100٪، وحتى الأجهزة غير المرتبطة بالإنترنت قد تخترق عبر برامج تعمل على سرقة البيانات المخزنة على أقراص USB. والأمر ينطبق كذلك على الهواتف وحسابات شبكات التواصل الاجتماعي والتطبيقات، فلو افترضنا أن أشكال التواصل الإلكترونية كافة معرضة لخطر الاختراق، فإن السبيل الوحيد لضمان ألا تكون البيانات التي لديك مراقبة أو مخترقة أو عرضة للتخريب والسلب هو أن تحرص -بطريقة أو بأخرى- على ألا تكون هذه البيانات إلكترونية. إننا أمام مشكلة حقيقية تتمثل في أننا نعيش في عصر التسريبات الإلكترونية، وفي معظم الأحيان تكون المعلومات المسربة إلكترونية. لذا يجدر بك أن تفكر بشكل جاد بشأن حساسية المعلومات التي بحوزتك وطبيعة القوانين السارية، والصلاحيات التي تمنح للسلطات، ومستوى القدرات التقنية التي لدى الأطراف الذين قد يسعون لمنعك من امتلاك تلك المعلومات، ومدى احتمالية أن يعرفوا في المقام الأول أنها بحوزتك. والسبيل الأفضل لكل ذلك أن تسعى للحصول على نصائح من خبراء في هذا الشأن.

لا بد أيضاً من التأكيد بجديَّة أنه إن تعاملت مع مصادر حساسة، عليك ألا تتواصل معهم عبر الهاتف أو البريد الإلكتروني، ولتكن الطريقة الوحيدة للتواصل معهم هو اللقاء وجهاً لوجه في أماكن آمنة. يمكنك استخدام وسطاء لتمرير رسائل إليهم لو استدعى الأمر، بحيث لا يكون هناك تواصل مباشر من قبلك مع المصدر.. إنها عملية بطيئة وقد تكون محبطة، إلا أنه لا بد أن تكون الأولوية هي حماية سلامة المصدر.

حتى البريد الإلكتروني يسهل اختراقه بواسطة قراصنة الإنترنت، ومن الحكمة أن تفترض أنه ليس هناك نظام حاسوبي آمن 100٪ - شاترستوك.

مجلة الصحافة

تصدر عن معهد الجزيرة للإعلام

بإمكانكم قراءة وتحميل الأعداد السابقة
من مجلة الصحافة:
institute.aljazeera.net/ar/ajr